وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الديمقراطية التشاركية في التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة:علوم سياسية

التخصص: إدارة محلية

من إعداد الطالب(ة):

بن نورين لطفي

تحت إشراف الأستاذ(ة):

أحمد طالب أبصير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....بلعربي علي .....رئيسا

الأستاذ(ة).....أحمد طالب أبصير.....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....بوقراس رقية.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

يوم المناقشة :12 جويلية 2022

بـــسْـــمِ اللَّـــهِ الرَّحـــمْـــنِ الرَّحـــــيـــــمِ

{وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ }

صدق الله العظيم

الآية 38من سورة الشورى

الإهداء

إلى سبب وجودي في هذه الحياة... الوالدين الكريمين

«مقرا بفضلهما طالب رضاهما»

إلى بسمة الحياة وسر الوجود.

إلى من كان دعائها سر نجاحي... إلى من تشاركني أحزاني وأفراحي.

إلى القلب الناصع بالبياض... إلى أروع امرأة في الوجود.

«والدتي الغالية حفظها الله »

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظات السعادة وعلمني العطاء دون انتظار.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى أعز رجل.

«والدي العزيز رحمه الله»

إلى سندي في الحياة ومن انتظروا نجاحي.

« أختي وإخواني»

إلى جميع أفراد عائلتي...

إلى جميع أصدقائي وأحبابي...

إلى زملائي و زميلاتي في الدراسة و خاصة زملائي بالمعهد...

أهديكم هذا العمل المتواضع.

الشكر و العرفان

الحمد الله على عظيم فظله وكثير عطائه وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين.

لأنه وفقني وأعانني لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

الشكر الجزيل للأستاذ أحمد أبصير لإشرافه على مذكرة التخرج وعلى المساعدة العلمية والمعنوية لإتمامها، فلك مني أستاذي الكريم أسمى كلمات الشكر والعرفان و التقدير ، ومن الله الأجر والثواب بإذنه تعالى.

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة وإثراء الموضوع.

كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم سياسية بجامعة مستغانم كل باسمه وكل من مكانه.

والشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لكم مني جزيل الشكر.

الطالب : بن نورين لطفي

مقدمة

مقدمة

تعتبر الديمقراطية التشاركية مواضيع التي لها مكانة قوية في مجال العلوم السياسية العامة مع العلم أن الباحثين والمفكرين والخبراء يهتمون بشكل متزايد بالدراسات السياسية العامة ،على وجه الخصوص، وبرعاية صناع السياسات ، وخاصة الإدارات الحكومية ، دورًا محوريًا في الصناعة.

وتعتبر الديمقراطية التشاركية "ديمقراطية فاعلة" لأنها تركز على حل المشكلات عن كثب وضمان مشاركة الجميع وتطوير الإدارة المحلية والوطنية ، وتطوير الإرادة السياسية للمنتخبين ، و توفير الحماية الاجتماعية ، وتثقيف ثقافة الإجماع ، وإعطاء الأولوية لاحتياجات المواطنين ، وتحديثها الديمقراطية تقوم على المواطنة والمصلحة العامة وتوفير المعلومات والحوكمة الشفافة والمساهمة تحركات صنع القرار من المحلي إلى الوطني.

إن الخطاب السياسي كآلية فاعلة لتحقيق التنمية الوطنية والمحلية بالإضافة إلى مطالبته وتوصيات من هيئات دولية ودولية بشأن ضرورة إشراك مكونات المجتمع المدني، بما في ذلك المواطنون والقطاع الخاص في عملية صنع القرار، إدراكاً لأهمية الالتزام بمبدأ توسيع الدائرة المشاركة في صنع القرار المحلي كاتجاه جديد وخيار استراتيجي للتنمية المحلية الحقيقية من عدة مستويات وعلى جميع المستويات.

التنمية المحلية معترف بها أيضا كهدف رئيسي للديمقراطية التشاركية ،سوف تضمن لمعظم البلدان سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة من حالة التخلف والركود تؤدي إلى حالة من التقدم ومسيرة النمو والتقدم تؤدي إلى اتجاه أفضل ،بدون تنمية محلية من المستحيل تحقيق التنمية الشاملة.

و عليه قامت الجزائر إدخال إصلاحات عميقة تؤثر على الجانبين السياسي والإداري ، وهذا نتيجة 05 في أكتوبر 1988 ، صادقت الجزائر على التعددية السياسية في دستور 23 فبراير 1989 ، الذي أنشأ مع ظهور جمهورية ديمقراطية فتية تسعى إلى ضمان احترام الحريات الأساسية للأفراد والجماعات ، على ما يبدو في ظل هذه الجمهورية مجد المواطن

الفرد ، بصرف النظر عن مبدأ الفصل بين و دعت السلطات إلى الانفتاح السياسي ، ما يبرز تجسيداً لتيار جديد تتبناه الدولة ، من خلال منح إمكانية المشاركة المدنية في الأنشطة السياسية. وقد تم تعزيز هذه الإصلاحات من خلال سن قوانين البلدية والولاية في 90/08 و 90/09 على التوالي أهم الوثائق القانونية التي تنظم المجتمعات المحلية وفق التعددية السياسية ،على هذا النحو ، تصبح المجالس المحلية المنتخبة أماكن لممارسة المواطنة لأنها تشهد مستويات مختلفة من التنوع الآراء والأفكار ومع ذلك ، فإن هذين القانونين لا يتوافقان الآن مع مرحلة التطوير والإصلاح التي حدثت،و لاسيما أن العالم يشهد مجموعة من الشروط التي تعيق المشاركة الفعالة للمواطنين حرية التصرف في الشؤون الداخلية ، بالإضافة إلى ظهور العوامل والمتغيرات الدولية ، فهي تشكل الدافع وراء إعادة النظر في مسألة إدارة الشؤون المحلية ، خاصة وأن العولمة قد أصبحت تحمله من مستجدات تتعلق في الغالب بتراجع دور الدولة وضرورة دعوة المنظمات الدولية لمشاركة المواطنين في إدارة الحياة العامة ، ولهذا قررت الجزائر في عام 2011 اعتمادها قانون البلديات الصادر في 11 أكتوبر 2011، الذي يحدد توجهًا جديدًا للبلاد يقوم على تبني الديمقراطية المشاركة في الإدارة العامة المحلية ، مع تخصيص فصل بعنوان "مشاركة المواطنين في الإدارة العامة المحلية"لإدارة شؤون البلدية ومن ثم تمرير قانون 07/12 للدولة كهيئة محلية مساهمة البعض الآخر بتحقيق التنمية المحلية.

وفي سنة 2016 جاء دستور 01/16 ليجعل من الديمقراطية التشاركية مقاربة جديدة في إدارة الشؤون العامة المحلية، أي أنه منح أساسا دستوريا لهذا الشكل من الديمقراطية ، حيث نصت المادة 15 منه على أن الدولة الجزائرية تعمل على تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، كما أنها أشارت إلى أن الدولة تركز على تعزيز قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكذا السعي نحو الفصل بين السلطات لمنع تضارب المصالح وتداخل السلطات.

أهمية الدراسة

تتدرج موضوعات الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في إطار أبحاث السياسة العامة وفق التوجه الجديد للإدارة المحلية ، مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار والمتابعة خاصة الإشراف على مشاريع التنمية المحلية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة فهم دور الديمقراطية التشاركية في تجسيد التنمية حكم محلي جزائري قائم على الإصلاحات السياسية وضمانها وقد اعتبر التعديل الدستوري الأخير في عام 2016 أنه اتجاه إداري جديد وآلية ناجحة لضمان ذلك التنمية المحلية من خلال فتح الطريق للمشاركة المدنية وجميع أصحاب المصلحة العاملون الاقتصاديون والاجتماعيون في الشؤون العامة المحلية.

تكمن الأهمية الثانية في الجانب العملي ، الذي يتم تأطيره من خلال الديمقراطية التشاركية التحلي بالواقعية وضمان مشاركة جميع الفاعلين في مجال التنمية المحلية في الجزائر ،وتكشف عن واقع الممارسات التي تديم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ، وتحليل دور جميع الشركاء الجدد ومساهمتهم في تعزيز التنمية المحلية ،بالإضافة إلى تقييم عام لواقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

الدراسات السابقة

- **أطروحة دكتوراه** من إعداد الباحثة مقدم ابتسام الموسومة بـ: " الديمقراطية التشاركية و دورها في تفعيل التنمية المحلية – دراسة حالة والية وهران–"، والتي تناولت في الفصل الأول الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتطرقت في الفصل الثاني إلى الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين التحديات وآليات تفعيل تحقيق التنمية المحلية والفصل الأخير تناولت رهانات التنمية في ظل الديمقراطية التشاركية دراسة حالة ولاية وهران.

- كذلك تم الاعتماد على **كتاب** الأستاذ الدكتور: بوحنية قوي الموسوم بـ:" الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية" الصادر عن دار حامد للنشر، ألاردن2018 حيث تم تخصيص دراسة حول إدماج المقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي ودور المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي.
- كما تمت الاستعانة **بمقالة علمية** من إعداد الدكتور خالد بلجلالي تحت عنوان:"الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية " الصادرة في مجلة البحوث في الحقوقوالعلوم السياسية، عدد02 ،2019 ،والتي ركز فيها على ضرورة تفعيل مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية بالإضافة إلى إبراز أهم العراقيل تفعيل المقاربة التشاركية لتجسيد التنمية المحلية.

الاشكالية

لقد ساهمت الديمقراطية التشاركية في إعادة بناء الدول، من خلال إشراك المواطن في تطبيق السياسة العامة، وتوسيع دوره في صنع القرار وتحسيسه بالمسؤولية و المراقبة ومحاسبة النخب المسؤولة عن صنع القرار، فقد أصبحت الديمقراطية التشاركية شكل جديد من أشكال "التمكين السياسي الاستراتيجي" الذي يختصر للمواطن طريقاً شاقاً عن المعارف غير مجدية،بجعله يشارك وبشكل مباشر في صناعة واتخاذ القرار،ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور الديمقراطية التشاركية في ترقية التنمية المحلية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هو مفهوم الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية ؟
2. ما هو واقع الديمقراطية التشاركية في ظل قانون البلدية و الولاية ؟

3. ما هي أهم العراقيل التي تواجه الديمقراطية التشاركية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن **صياغة الفرضيات** التالية:

1. كلما تجسدت الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي كلما تحققت التنمية المحلية.
2. تشمل الديمقراطية التشاركية مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي وإدارة الشأن عام محلي لتحقيق التنمية المحلية.

الاقترابات و المناهج

تمت استخدام **منهج دراسة حالة** لإسقاط موضوع الديمقراطية التشاركية على الجزائر كأسلوب استخدمته الجزائر لإشراك المواطنين في تحقيق التنمية المحلية و صنع السياسات المحلية التي تعود عليه بالنفع ،و تم تناول هذا المنهج في الفصل الثاني من خلال معالجة واقع الديمقراطية التشاركية ومساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

- و تم الاستعانة **بمنهج تحليل المضمون**،الذي يُعرَّف بأنه يساعد على الوصف وشرح واضح لمحتوى المادة أو القانون أو النظام الأساسي وبالتالي الاعتماد عليه في التحليل الدستور وتفسير النصوص القانونية في الفصل الثاني.
- كما انه تم الاستعانة **بالاقتراب القانوني** و الذي يعتبر أداة يستعين بها الباحث لتحليل الوثائق و النصوص القانونية ويظهر ذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني في دراسة التأسيس القانوني لديمقراطية التشاركية من خلال التطرق للدساتير و القوانين التشريعية في الجزائر.
- **الاقتراب المؤسسي** والذي يركز على دور المؤسسة لتحليل الظاهرة وتفسير العالقة بينها وبين القوى الأخرى، لهذا تم الاستعانة به في تحليل دور المؤسسات

الاستشارية والجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، باعتبار أن المؤسسة هي وسيط بين المواطن والجهاز الحكومي ودراسة مدى درجة التأثير فيها.

الإطار المكاني

يقتصر موضوع الدراسة على دور الديمقراطية التشاركية في ترقية التنمية المحلية في الجزائر، باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي انتهجت مسار الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلال سن المشرع الجزائري القوانين والمراسيم التنظيمية، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية التي تشجع تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

الإطار ألزماني

وفي هذا الإطار تم التركيز في الدراسة على القوانين التي عمدتها الجزائر سنة 2011،خاصة قانون الجماعات المحلية2011 و 2012، بهدف إحداث تغير داخلي لمواجهة التحولات الخارجية وصولا إلى التعديل الدستوري 2016 ،وما نتج عنه من إصلاحات تخص موضوع الديمقراطية التشاركية وإقرار توسيع مبدأ مشاركة المواطنين والفاعلين في تسيير الشؤون المحلية بهدف النهوض بمستوى التنمية المحلية في الجزائر.

أهداف الدراسة : تنقسم الى قسمين أهداف علمية و أهداف عملية

- الأهداف العلمية :

1. التأكيد على أهمية دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية الأكاديمية المحلية و السياسية.
2. التعرف على دور الشركاء الجدد في الديمقراطية التشاركية ودورهم في تحقيق التنمية المحلية للمواطن جزائري.
3. التحقق من جدية ومدى تشجيع الحكومة الجزائرية نظرياً على الديمقراطية التشاركية ومقارنتها بالممارسة الفعلية في التطبيق.

- الأهداف العملية :

1. الوقوف على واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفهم نقاط القوة والضعف في عدم كفاية تحقيق التنمية المحلية.
2. محاولة تقديم رؤية أو مقترح للنهوض بالديمقراطية التشاركية وتعزيزها مجال التنمية المحلية.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطارالنظري للديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وتم تخصيص مبحثين للفصل الأول المبحث الأول الإطار الفكري للديمقراطية التشاركية من خلال تعرف على مدلولها والأهداف بالإضافة إلى التطرق الى الشروط ومبادئ الديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها، أما المبحث الثاني خصص إلى ماهية التنمية المحلية ومن خلال التطرق الى التعريف،بالإضافة إلى إبراز أهم أهداف الاهتمام بالتنمية المحلية وأهم مبادئ ومقومات التنمية بالإضافة إلى مبادئ ومقومات التنمية المحلية وفي الأخير العلاقة الموجودة بين الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية

أما في الفصل الثاني فقد عالج الديمقرطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين حيثتناول المبحث الأول واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر والذي تحدث عن مفهوم الديمقراطية التشاركية في الدساتير الجزائرية و في ظل قوانين البلدية و الولاية و كذلك ماهية دوافع التي تجسد الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و كذلك دور المؤسسات في تحقيق الديمقراطية التشاركية من اجل دفع عجلة التنمية المحلية ، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى أثر الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر فقد تم البحث فيه عن دور شركاء الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر و مساهمة المجلس المحلية في تحقيق الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في

الجزائر و إما في الأخير تم التطرق تجسيد الفعلي لديمقراطية التشاركية في الجزائر و عراقيل تطبيقها و تصورات المستقبلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

الفصل الأول : الإطار النظري للديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية

تسعى مختلف الأنظمة السياسية لدول العالم إلى تحقيق الديمقراطية على مستوى حكمها، لذلك اتجهت هذه الأنظمة السياسية إلى ما يعرف بالإصلاحات السياسية التي تحاول من خلالها تكييف حكمها مع المستجدات الداخلية والخارجية للدولة، ولعل أن الديمقراطية التشاركية أحدث هذه الإصلاحات التي اعتمدتها الدول، حيث تساعد على ضمان مشاركة أكبر قدر من المواطنين في تطبيق السياسات العامة ، من خلال فتح الجمال الواسع لهم في عملية صنع القرار، لم تأتي الديمقراطية التشاركية لتتجاوز الديمقراطية التمثيلية إنما جاءت لتكملها وتغطي على تعثراتها ، جوهر هذه الآلية هو إشراك المواطن بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إلى دراسة الديمقراطية التشاركية من جانبها المفاهيمي النظري.[1]

المبحث الأول : الإطار الفكري للديمقراطية التشاركية

المطلب الأول : مفهوم الديمقرطية التشاركية

أولا : تطور الديمقراطية التشاركية:

نشأة الديمقراطية التشاركية بعد أزمة الديمقراطية التمثيلية وجاءت مكملة لها وتسعى لتجاوز أوجه القصور والعجز بمحولة حل المشاكل عن قرب، وضمان انخراط الجميع في تطوير التسيير المحلي .

رغم وجود ملامح الديمقراطية التشاركية في القديم إلا أنها لم تظهر بشكل واضح الا في الستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت أهم ما يدعو إليه

[1] – جنادحميدة، تكريس الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية والولاية ،**مذكرة ماستر**، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020،ص:09.

التوجه الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش في أوروبا الغربية مع زيادة الدعوات تدريجيا الى أهمية الاعتماد على الديمقراطية التشاركية وصولا الى مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية .

قد ظهر مصطلح الديمقراطية التشاركية participative démocratie la في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في الواليات المتحدة الامريكية الى اشراك عمالها واطارتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل واتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها، وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف.[1]

إن هذه التجربة الناجحة تم الأخذ بها في المجال السياسي، وخاصة على المستوى المحلي، وذلك بإدخال المواطنين وإقحامهم في مناقشة الشؤون والقضايا المحلية والتحاور بخصوصها وإتخاذ القرارات السياسية محلية تخص الإقليم المحلي ، ويرجع سبب الأخذ بهذا النموذج الجديد في الممارسة الديمقراطية إلى الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء محليا أو برلمانيا، حيث توسع تطبيق هذه التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وبلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات خصوصا الأرجنتين والبرازيل التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة "مونتي أليفرا"، ALEGRO ONTEثم شملت باقي البلدان الأوروبية عموما كإنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية وكذلك ألمانيا في مدينة برلين التي تعددت تسمياتها فهناك من يسميها الديمقراطية المحلية والبعض الآخر يطلق عليها إسم الديمقراطية المحلية التشاركية أو الديمقراطية الجوارية[2]

[1]–الأمين شريط،"الديمقراطية التشاركية (الأسس والافاق)"،**مجلة الوسيط**، الجزائر، العدد 06 ،2008 ،ص:25.

– عزاز سارة، مراح وداد، الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائري،**مذكرة الماستر**، جامعة الشيخ العربي التبسي

[2]تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017 ،ص: 19

و قد استخدم مفهوم الديمقراطية التشاركية في جميع انحاء العالم ففي فرنسا بدأ الحديث عن التشاور و المشاركة نتيجة ما بادرت به بعض البلديا اليسارية التي فتحت المجال امام منتديات المناقشة التجريبية بشأن الادارة المحلية فكانت تعمل على خلق موازنة او توافق بين القرارات الرسمية وتأثيرات النخبة.[1]

أهتم العرب بالديمقراطية التشاركية بشكل رئيسي الى منطق الثنائية و قد بدأ هذا المنطق مع احتكاك العرب للغرب في أوائل القرن 19 ،فقد كان "رفاعة الطهطاوي" اول من اثار الحديث عن الديمقراطية التشاركية بعد عودته من فرنسا، اعتمد العرب في تشخيص الديمقراطية على آيات من القرآن مثل قوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم "وكذلك قوله تعلى "وشاورهم في الأمر" من هنا نجد أن العرب اعتمدوا على المرجعية الإسلامية في مسألة معالجتهم للديمقراطية[2].

ثانيا : تعريف الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية تعني مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف الى استيعاب جميع القوى السياسية والغير رسمية ، وتوسيع وتنظيم إطار مشاركتها في ظل ما يعرف بالحكومة المفتوحة أو بشكل مبسط هي أن المواطنين بمختلف توجهاتهم و انتماءاتهم وأعمارهم يشاركون في القضايا السياسية التي تهمهم في الجانب المحلي أو الوطني من خلال تكافؤ الفرص والمساواة والمبادلة الاجتماعية واحترام التعدد والاختلاف.[3]

عرفتها ريان فوت في كتابها "النسوية والمواطنة "ان الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي وليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع وفعال والأكثر من هذا حسب ريان فإن المواطنين العاديين لا يملكون

[1]-JEAN PIERRE Gaudin, **la démocratie participative**, ed2, Paris: Armand colin, 2013, p:14.

[2]–جنادحميدة، **المرجع السابق**،ص:11.

[3]–ناصر الدينباقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر – دراسة في الأبعاد والمؤشرات، **مجلة الناقدللدراسات السياسية**، عدد رقم 1 ، أكتوبر2017،ص:161.

تقييما ذا كفاءة في كل الجمالات ولكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة.[1]

ويقصد بها مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشؤون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام[2].

ويعرفها الفيلسوف الامريكي جون ديوي بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها.[3]

عرفها الباحث الجزائري دكتور صالح زياني: "مفهوم المشاركة أو التشاركية مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القدرات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[4]" .

الديمقراطية التشاركية هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشئون العمومية واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم، أو هي توسيع

---

[1]–زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد السادس، جويلية 2018، ص:322

[2]– بوحنية قوي، **الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية و الادارية في الدول المغاربية**؛ عمان: دار حامد لنشر والتوزيع،2015 ،ص:53.

[3]–محمد العجاتي واخرون، **من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية**؛ (تر: نوران احمد) القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011 ،ص :03.

[4]– منير زيان، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مذكرة الماستر** ، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018،ص: 23.

ممارسة السلطة الى المواطنين بإقحامهم و اشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك. [1]

تعريف اجرائي :

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها "جملة من الإجراءات والآليات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني والمواطن أساسا في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات لصالح الشأن العام"، بالإضافة الى مراقبة تنفيذ المشاريع المحلية وتقيمها وذلك عبر التفاعل مع السلطات، بهدف توسيع دائرة المشاركة وإعطاء الفرصة لتعبير عن آرائه في القرارات أو المشاريع المحلية[2].

ثالثا: الديمقراطية التشاركية و تمييزها عن الديمقراطية التمثيلية

- **من حيث حق الانتخاب** :الديمقراطية التمثيلية صيغة لنظام حكم يتميز بانتخابات منظمة واقتراح عام وبحرية الحق العام في الترشح للمناصب العامة وتشكيل روابط سياسية، نجد أن الديمقراطية التمثيلية تعني أنها الحكم بواسطة مجموعات تفصل بينها وبين الناخب العادي ويخضع غالبا لهيمنة اهتمامات سياسية حزبية، [3] يعاب على الديمقراطية التمثيلية انها بعيدة عن المواطن، وذلك راجع على تفويض جماعة عن طريق الانتخاب، ونجد لها حدود منها تلك المرتبطة بالنظام الانتخابي وحدود مرتبطة بالممارسة السياسية .حيث أنها تساهم في التفريق الكلي والنهائي بين الناخب و المنتخب.
- **من حيث اتخاذ القرار**:عرف الانتخاب لفترة زمنية معينة انه الأسلوب الناجع لترسيخ الديمقراطية إلا أن الوعود الكاذبة المقدمة من طرف المنتخبين بمجرد صعودهم إلى الحكم

---

[1]– الأمين شريط، **المرجع السابق** ،ص3.

[2]– حجاز حسني، دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر ،**مذكرة ماستر**، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020،ص:13،12.

[3] باديس بن حدة، آليات الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10 ،جانفي 2017 ،ص: 286.–

حولته إلى نقمة، لهذا برزت محاولات لتخطي الشكل الوهمي لخطابات المنتخبين من خلال تجسيد الديمقراطية التشاركية والتي من مقتضياتها الخروج عن الموعد الانتخابي الذي لطالما آثار جملة من الإشكالات الديمقراطية التشاركية هي المجسيدة لحق المواطن في اتخاذ القرار و ما يميز الديمقراطية التشاركية هو ذلك التحول الذي يخضع له المواطن بصفته كناخب إلى مواطن شريك يحرص على مدى التنفيذ الأحسن للنشاط العمومي على نحو يضمن الشفافية والفعالية.[1]

رابعا: الديمقراطية التشاركية و علاقتها بالأنظمة المشابهة لها

- الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد:

ظهر مفهوم الحكم الرشيد لأول مرة في تقرير البنك الدولي لعام 1989 عن البلدان الأفريقية ،يعرّف البنك الدولي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بأنها "وسيلة لممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية". جمعية التنمية ، يعرّف السيد محمد السيد أحمد قاعدة العقل على أنها التعبير الذي أنتجه النظام دون تخطيط محدد سلفًا ، وليس نظامًا محددًا مرسومًا أو محددًا ، ينشأ من الضرورة بدلاً من نظام تحدده المعرفة السابقة من بين هذه التعريفات ، نجد أن هذا التعريف مناسب لعملنا البحثي بأن لحوم البالغين هي المسيطرة من قبل قادة سياسيين منتخبين وملتزمون بوضع إطار إداري لأفراد المجتمع بموافقتهم ومن خلال ينخرطون في القنوات السياسية لتعزيز تحسين نوعية حياتهم ورفاههم.[2]

يشترك الحكم الرشيد في مجموعة من الأبعاد مع مفهوم الديمقراطية التشاركية بطريقة ما ، من خلال جملة في الأساس ، يدور العمل العام حول إشراك المواطنين في مجال الحكومة ، مع وضع المساءلة والشفافية في الاعتبار القيم الجوهرية التي تعتمد عليها الديمقراطية التشاركية وقيادة الكبار وبالتالي فهي كذلك الديمقراطية التشاركية الجيدة هي علاقة وظيفية

[1]–جنادحميدة، المرجع السابق،ص:17،18

[2]–عبد النورناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " دراسة الأحزاب السياسية"،**مجلة أنفاسحقوقية**،العدد الثالث، فيفري 2018 ،2 ص: 107.

مترابطة ، بعض المنظمات تربط المفهومين باعتبارهم يعبرون عن منطق وتصور ومراقبة سياسية وشفافية ومساءلة وتفعيل للمجتمع المدني. الاعتراف بالمواطنة وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان والاختلافات و الاختلافات في أدوار الفاعلين السياسيون ، كل القيم تجد مكانها في الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد.[1]

- الديمقراطية التشاركية والتنمية السياسية:

يعرّفها أحمد وهبان بأنها عملية سياسية متعددة الأغراض تسعى إلى ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيقها

التماسك الاجتماعي والاستقرار، وزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وزيادة كفاءة الحياة السياسية

توزيع الحكومة للقيمة المتاحة وإضفاء الشرعية على السلطة فيما يتعلق بالفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية مع توضيح سبل تحقيق الرقابة المتبادلة بين الجهازين بالنظر إلى أن الباحث بومدين تاشما يعتقد أن التنمية السياسية تتجسد في العديد من الأهداف التي يسعى إليها ولتحقيق النظام السياسي فإن أبرزها الديمقراطية والمشاركة والمساواة والشرعية والاستقرار.[2]

يتفق العديد من المفكرين على أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الهياكل المؤسسية القائمة في الديمقراطية تؤخذ في الاعتبار الشرعية والاستقرار.

إن نجاح التنمية يتعلق بالمشاركة، حيث أن نجاح تجربة النمو في أي بلد يرجع إلى اعتمادها على العناصر الأساسية إذا تجاهلت الدولة هذا العامل وركزت على عوامل أخرى ،

---

[1]–خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد، **مجلة المفكر**، العدد الثامن،2013، ص: 320.

[2]–أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية الإسكندرية:** دار الجامعة الجديدة للنشر ، ص 204 ،ط1 ،2000 ،ص:19

فإنها ستخلق عبئًا ثابتًا على الناس التطور ، أي وجود العنصر البشري ، والذي يزيد في العدد ويقلل في الكفاءة ، لكنه يفشل في تقديم المزيد من الجهد الخدمي للتنمية.

بما أن التنمية السياسية تتعلق بـ "الشعب ولهم"، فهي تركز على زيادة المشاركة الشعبية في العملية التنمية السياسية على جميع المستويات، حيث أن المشاركة المدنية هي عملية أساسية للتنمية السياسية إنه يخلق إحساسًا بالرضا لدى المواطنين لأنهم يلعبون دورًا مهمًا في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما يساعد حل الأزمات السياسية العديدة التي تواجه المجتمع.[1]

- الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التشاورية والتداولية:

هناك تداخل كبير في استخدام الديمقراطية التداولية ومفاهيم الديمقراطية التداولية يتفق الباحثون مع المفهومين لأنهم أظهروا في دراستهم أن لديهم نفس الدلالة الصيغ الكلاسيكية للديمقراطية التداولية لتلك النماذج القائمة على العمل من العملية السياسية الحق في الاتصال والممارسة والمشاركة في العملية ، على أساس مبادئ التماسك والتكامل والفعالية السياسة العامة ، لأن الديمقراطية التداولية تطمح إلى عالم من التفاعل السياسي الحر والمتجانس فيه و السياسات مفهومة وواضحة بشكل عام.

أما بالنسبة للديمقراطية التداولية ، فقد ذكر إميل دور كايم في إحدى دراساته الاجتماعية القليلة ركزت الديمقراطية على تحديث ما أسماه "الجمهورية الجديدة" بدلاً من دراسة المفاهيم الشعبية.

و هو من دعاة الديمقراطية التداولية ، يعتمد على مفهوم الديمقراطية في الانتشار.

وأوجه اختلاف الديمقراطية التشاركية والتشاورية والتداولية، فإن الأخيرتين تعرفان غموضا على

المستوى ألمفاهيمي خصوصا ما يتعلق بالنقاش القائم بين حدود الفضاء العام والخاص ومن ناحية التشاورية والتداولية لا توضحان كيف تتم العملية التشاورية أو التداولية وآليات تطبيقها،

[1]–بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، **مجلة التواصل**، عدد 26 ،جوان 2010 ،ص: 29.

إن الديمقراطية التشاورية صلحن في حقبة معينة عند المجتمعات القديمة ليس بالضرورة أن تكون ناجحة في المجتمعات الحديثة التي تتميز بشكل من التعقيد عكس الديمقراطية التشاركية التي تعرف تناغما بينا لمعنى التجريدي والوجود الإمبريقي.[1]

- الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية:

نعني بالديمقراطية المحلية أنها الحكم الذاتي للمدن والبلديات والقرى والأحياء بوسائل ديمقراطية ،

تعتبر الديمقراطية المحلة غالبا أداة لتسهيل المشاركة العامة وتحسين تقديم الخدمات وتقوية المجتمعات وصنع حد للتهميش وتحسن التنمية ي الدول.

ترتكز الديمقراطية الحقيقية على افتراض مفاده أن الديمقراطية الحقيقية لا تصح إلا إذا نبعت من صلب المجتمعات وتلاءمت مع قيمها ومبادئها وثقافتها، يقوم المستوى المحلي في هذا المجال بإعطاء أهمية كبرى في صلب عمليات الإصلاح الديمقراطي لما له من تاثير على مجريات الحياة اليومية للفرد، ترتكز الديمقراطية المحلية على مقاربة المسائل اللامركزية، وأهميتها ودورها في استكمال عملية البناء الديمقراطي وعليه نخلص إلى ذلك التقاطع بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية المحلية من خلال كونهما يعتبران أحد أعمدة المواطنة باعتبار مشاركة المجتمع المحلي حجر الأساس لفكرة المواطنة، كما أنهما تساعدان على تعزيز الثقافة السياسية للمواطن نجد الاختلاف بينهما يكمن في أن الديمقراطية .

المحلية تركز على المستوى فقط إنما الديمقراطية التشاركية أشمل منها، باعتمادها على عدة مستويات في نشاط فواعلها ابتداء من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي.[2]

---

[1]–عمر بوجلال ،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989 –2014 الواقع وآليات التفعيل، **رسالة الماجستير**،جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2015/2014،ص :67.

[2]–المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **الديمقراطية المحلية**، الكراسة الأساسية لبناء الدستور، جويلية 2015 ،ص: 1.

المطلب الثاني: مبادئ و شروط الديمقراطية التشاركية

اولا: مبادئها

تقوم الديمقراطية التشاركية على مجموعة من المبادئ الأساسية، منها:

- ✓ ضرورة إقامة دولة تؤمن بالحق في الديمقراطية التي مصدرها الفلسفة العالمية لحقوق الإنسان.
- ✓ ضرورة تطوير وبناء دولة الحق والقانون التي تجعل الإنسان وحاجاته الأساسية هي غاية الحكم والعدالة.
- ✓ تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة.
- ✓ العمل بمبدأ جعل المسائلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة بالأساس بتقييم السلطة التنفيذية
- ✓ والهيئات التي تسند اليها اتخاذ القرارات المحلية بما يخدم حاجيات وانشغالات المواطنين.
- ✓ جعل المجتمع المدني حلقة الاتصال الأولى بين المواطنين والنظام السياسي.

وهناك من يحصر المبادئ العامة للديمقراطية التشاركية في المبادئ التالية:

- ✓ الحق في التعبير وحرية الرأي والوصول إلى المعلومة.
- ✓ تطبيق مبدأ المشاركة الشاملة لجميع فئات المجتمع دون إقصاء.
- ✓ تقنين أدوات وآليات المشاركة لإرساء مقاربة تشاركية تفاعلية مع جميع الفئات المشاركة.
- ✓ ضمان مشاركة فعالة وحقيقية في كامل مراحل صنع القرار بدية من مرحلة الإنجاز وصولا
- ✓ إلى التنفيذ (تحديد الحاجيات، التخطيط، التنفيذ، التقييم).
- ✓ نشر ثقافة وقيم المواطنة وما تتضمنه من واجبات وحقوق إزاء الدولة وإزاء المجتمع حتى تطغى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

- ✓ ضرورة اعتماد آليات لتقيم مدى نجاح المقاربة التشاركية على المستوى المحلي بهدف
- ✓ تطويرها من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس التقييم الكمي والكيفي.

ومن خلال عرض هذه المبادئ تكون الديمقراطية التشاركية قد وضعت نموذجا للعمل التشاركي وتنطلق من عمل مكمل لديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للعجز الذي أصبحت تتسم به جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

ثانيا : شروطها

ان تطبيق الديمقراطية التشاركية في نظام معين أو مجتمع ما لا بد من ضرورة توفر مجموعة من الشروط والتي تمكن من بناء أرضية صالحة لتحقيق اهداف الديمقراطية التشاركية، و من تلك الشروط نذكر:

- وجود مجتمع مدني مهيكل ومنظم ومستقل في التمثيل، بحيث ان مؤسسات المجتمع المدني
- تكتسب قوتها كونها مجموعة مؤسسات مستقلة تستطيع إيجاد مناخ لتعاون والمشاركة بفعالية من خلال الأدوار التي يؤديها في إطار الواقع المحلي والمجتمعي.[2]
- العالم المستقل والمتنوع للمواطنين حتى يمكنهم من الاطلاع على الشؤون العمومية ويسمح لهم بتكوين آراء حول القضايا المطروحة.
- توفير وسائل اتصال دائمة وفعالة تمكنهم من المشاركة وإيصال الآراء، الى جانب الوسائل المكتوبة الأخرى كإشهار المداولات وقرارات البلدية لتمكين المواطنين من حق الاطلاع والحصول على المعلومة.
- وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة اشراك المواطنين في المناقشة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق:

[1]– محمد سمير عياد،" الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"،**المجلة الأكاديمية**، الجزائر: العدد 02 ،2014 ،ص:61.

[2]- المرجع نفسه.

- إلزامية الهيئات المنتخبة بالأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين، وفي حالة عدم إمكانية ذلك يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعال.
- تنويع طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ القرارات بالإضافة الى مراقبة المشاريع التي تصدر عن المجالس المنتخبة المحلية في إطار تسيير الشأن المحلي.
- إلزامية أن تكون القرارات الجماعات المحلية محل حوار ونقاش عام مسبق.
- ومن خلال ما سبق ذكره يتضح بأن شروط قيام الديمقراطية التشاركية تمثل الحجر الأساس
- الانطلاق مقاربة تشاركيه فعليه، حيث تكون المشاركة من القاعدة تطبيقا لمبدأ "صناعة القرار من طرف الشعب" وذلك في إطار مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي.[1]

ثالثا: اهداف المرجوة منها

من تلك الاهداف نذكر مايلي :

- ❖ الهدف الأول يتمثل في تحسين إدارة الشؤون المحلية فهدفها متعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع النزاعات والصراعات، وتحقيق أقصى قدر م العقلانية في الحلول المقترحة.
- ❖ الهدف الثاني المتمثل في أنها تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي وإعادة نسج الروابط الاجتماعية كما أنها تسمح باستعادة الثقة المتبادلة بين المواطنين والمنتخبين والحد من الانطواء.
- ❖ الهدف الثالث جاءت لسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية ومحاولة إصلاحها.
- ❖ الهدف الرابع وهو الوصول لمواطنة الحقيقة والايجابية من خلال الانخراط والمشاركة[1]

[1]– الأمين شريط، **المرجع السابق**، ص: 29 ، 30.

ولتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي يمكن استعراض أ هم الاهداف فيما يلي:

- ❖ تهدف الى تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل الإدارة الأفضل هي إدارة أقرب وإدارة مع لتحقيق فعالية اتخاذ القرار ومنع النزاعات في الحلول المقترحة.
- ❖ تؤدي الديمقراطية التشاركية الى ترشيد وعقلنه السياسات وعمل الإدارة المحلية من خلال تعديل سياساتها وبرامجها بحيث تجعلها تتخلى عن بعض الإجراءات التقليدية وذلك بسبب مشاركة المواطنين ومتابعتهم للخطوات المنتهجة في سير البرامج.
- ❖ السهولة في تنفيذ القرارات واختيار المشاريع التنموية المحلية ألن المواطنين هم من شاركوا في هذه العملية.
- ❖ تهدف الديمقراطية التشاركية الى إعادة الثقة بين السكان أي بين المواطنين والمسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم وإشراكهم في التسيير المحلي.
- ❖ تسمح الديمقراطية التشاركية بمساعدة إفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول الى حلول توافقية.
- ❖ تهدف الديمقراطية التشاركية الى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بالمسؤولية اتجاه وطنه وتمكينه من مشاركته في فعاليات الحياة السياسية.

وفي هذا السياق تعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن ارادته وتقديممقترحاته بالإضافة إلى مراقبته ومتابعته وتقيمه للبرامج والمشاريع التنموية المحلية[2]

المطلب الثالث: دعائم و آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

اولا: دعائم تفعيل الديمقراطية التشاركية

يمكن تلخيصها الى أربع درجات محددة بحسب أهميتها بشكل تصاعدي على النحو التالي:

المعلومة :

[1]– تونس المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI)،**تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، تونس 2018 ،ص :10.

[2]– عبد المجيد برابح، "الديمقراطية التشاركية"،**مجلة القانون**، الجزائر، العدد01 ،أفريل 2011 ،ص105.

حيث تضع الإدارة بشكل مسبق تحت تصرف المواطنين بصورة مباشرة لتسهيل أطالعهم على المعلومات التي تهمهم، ولكي تكون المعلومات نافعة وفعالة يجب أن تتمحور حول مستلزمات التنمية.[1]

الاستشارة:

تطلب الإدارة أري المواطنين الذين يبدون اهتماما بمسألة اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمةعلى التقيد بها، ويعتمد اتساق الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومة المسبقة.

التشاور:

تقترح الإدارة إطلاق حوار مع المواطنين وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند اتخاذ القرارات و يمكن اعتبار التشاور كالتوفيق بين المصالح المتضاربة مثال.

التعاون:

تطلب الإدارة مشاركة المواطنين أنفسهم في عملية اتخاذ القرار ومن اجل التوصل الى التعاون فعلى صانعي القرار أن عالقة متينة مع المواطنين

ثانيا : آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية

1. الاستفتاء الشعبي:

ما يتميز به الاستفتاء الشعبي أنه يضمن حق مشاركة المواطنين على المستوى المحلي في إبداء أصواتهم دون تمييز الأمر الذي يضمن مشاركة واسعة في صناعة واتخاذ القرار، إلا أنه يعاب على الاستفتاء الشعبي كونه مكلفا جدا للإدارة المحلية من الناحية التنظيمية، الأمر الذي يجعل اللجوء إليه نادرا ويتم تفعيله خاصة في القضايا المصيرية على غرار تعديل الدستور هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاستفتاء الشعبي لا يتيح هامشا واسعا للتفاعل لكون المواطن

[1]– محمد سمير عياد، **المرجع سابق**، ص:68.

في هذه الصورة يكتفي بالإدلاء بصوته إما بالقبول أو بالرفض لموضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة علي تقديم مقترحات أو تعديلات أو حتى تغييرات ولو كانت بسيطة.[1]

2. المبادرة الشعبية:

هي آلية اقتراح وتغيير متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها إيصال مقترحة إلى مرحلة الاستفتاء من خلال جمع عدد معين من التوقعات المؤيدة لمقترح معين، ونعتبر هذه الآلية من أهم الآليات التي تكرس الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ليس لكونها تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب، بل لأنها تكرس وتعمل على تفعيل روح المبادرة لدى المواطنين الذين يتعودون على عرض المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم على التصويت خاصة المسائل التي لا تجد اهتماما لدى الأحزاب السياسية والمسؤولين.[2]

3. تقديم العرائض:

هي آلية تسمح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، من أجل عرض مشروع أو تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى. وهي تقنية قديمة عرفها لنظام الملكي البريطاني في 1215 .حيث أقر الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن لأي فرد من عرض مظلمته الشخصية في ديوان الملك دون أن يعترض له أحد.

4. الميزانية التشاركية:

تعتبر الميزانية التشاركية من أهم المقاربات الحديثة في تسيير الشأن العام،تجسيدا للديمقراطية التشاركية، والتي تقوم على المشاركة الفعلية للمواطنين في الميزانية، وذلك من خلال تقاسم سلطة مراقبة القرارات المتعلقة بموارد الميزانية أو من خلال تشاور الإدارة مع المجتمع بطرق مختلفة فيما يخص محتوى الميزانية.تشير هذه الأخيرة إلى مشاركة المواطنين في الموازنات العامة، بما في ذلك آليات تدخل المجتمع المدني في تحليل سياسات الإنفاق كمدخل للمشاركة

[1]-المرجع نفسه،ص:35.

[2]-المرجع نفسه، ص :68.

في النقاش العام حول استخدام الموارد العامة،والتي تكون عادة عل المستوى المحليتعتبر هذه الآلية أحد أفضل وأهم ممارسات الحكومة التشاركية نظرا لأثرها على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشؤون العامة بشكل مباشر.[1]

5. مجالس الشباب:

توجد في العديد من دول العالم هذه المجالس على مستوى المدن والمحافظات والمستوى الوطني أيضا ،وبما أن المجتمع يحتوي على نسبة كبيرة من الشباب فإن هذه المجالس تضم هذه الفئة للتواصل فيما بينها لتمكين وتفعيل دور الشباب في مختلف القطاعات

6. النقاش العام:

هو آلية من آليات الديمقراطية التشاركية معمول به في معظم دول العالم به،وتعني به فتح نقاش عام حول موضوعات محلية أو جهوية أو وطنية حيث يتم فيه رصد آراء المواطن بشأن فعالية سياسية أو برامج معين وإشراكهم في السياسات العامة.

7. الشبكات المحلية للإنترنت:

فهي وسيلة حوار دائم بين المواطنين وتعرض كل أنشطتها نجدها متوفرة عموما في الأحياء وتجمع بين السكان والمصالح العامة والمواقف[2]

[1]– سميةبهلو، بوبكر قارس، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والحريات**،جامعة محمد خيضر –بسكرة، المجلد5، العدد2019،2،ص:167.

[2]– ليلى لعجال، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي، **المجلةالجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 01 ،جانفي 2020 ،ص :146.

المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية

اولا: تعريف التنمية

– لغة: هي النمو والزيادة أي ارتفاع الشيء من مكان إلى مكان أعلى، وفي جانب المال تعني الزيادة والكثرة.

مصطلح التنمية في اللغة الإنجليزية (Developpement)مشتق من الفعل(Dévelopepe To) بمعنى يوسع وينمي ويدل مصطلح التنمية في اللغة الإنجليزية إلى التغيير الجذري في النظام القائم واستبداله بنظام أخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.[1]

– اصطلاحا: ويقصد بالتنمية هي العملية التي بمقتضاها يحدث الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في هيكل النظام .[2]

عرفت الأمم المتحدة عام 1956 التنمية بأنها " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية".[3]

لهذا أقرت نفس المؤسسة عام 1986 تعريف أخر ضمن إعلان الحق في التنمية، حيث عرفت التنمية "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية، تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل أفراد المجتمع."

---

[1]-عثمان محمد عليم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة في نسقها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر ،2007،ص:23.

[2]–مدحتالقريشي،**التنميةالاقتصاديةنظرياتوسياساتوموضوعات**،عمان:داروائللللنشر ،2007،ص129.

[3]–إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية**؛ لبنان: دار المنهل، 2009 ،ص: 136.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية

عرف المفكر Jean Bruno" بأنها تنمية منطقة جغرافية ذات حدود تحتوي على مواردااقتصادية وبشرية واجتماعية من أجل تلبية حاجيات المواطنين" .

– تعريف الأمم المتحدة لتنمية المحلية: "بأنها مجموعة المداخيل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي،باعتبارها الأداة الرئيسية إحداث التغيير".

وفي سنة 1956 جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشة للمواطن .

– يعرف الدكتور أحمد رشيد بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج الحكومية التي تتم وفق توجهات عامة إحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه على المستوى المحلي، تهدف الى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات من خلال تحسين نظام توزيع الدخل.

تعرف التنمية المحلية بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي،وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطن بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي القومي وصولا الى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع .[1]

كتعريف إجرائي للتنمية المحلية، يمكن القول أنها مجموعة من الخطط والبرامج،يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين المحليين والهيئات الحكومية الرسمية لإحداث التغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة ورضاها متطلبات المواطنين على المستوى المحلي.

[1]–محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002 ،ص :32.

ثالثا: اهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية عن الأهداف الوطنية الشاملة بالإضافة إلى تحقيق العدالة وتحقيق الرفاه المتوازن لجميع الأفراد والجماعات في أي مجتمع التواصل الاجتماعي من خلال تلبية جميع الاحتياجات على جميع المستويات وجميع الفئات ، في حين أهداف التنمية هي كما يلي:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية محلي.
- القضاء على الفقر والتخلف بجميع أشكاله من خلال توفير فرص العمل وبرامج المحلية للحد من البطالة وزيادة القوة الشرائية للمواطنين.
- التوسع في المرافق العامة وخاصة المنشآت التعليمية في المدن والتجمعات السكانية وهدمهامعزولة عن المناطق النائية ، والانفتاح التدريجي والتحضر.
- تغطية جميع مناطق الدولة بمشاريع تنموية لضمان تحقيق العدالة في تلك المناطق وليس منطقة العاصمة أو مركز السكان.[1]
- تعزيز التعاون والمشاركة النشطة بين السكان والسلطات المحلية ، مما يساهم في انتقال المجتمع من حالة اللامبالاة إلى حالة المسؤولية والمشاركة الفعالة.
- إدخال واستخدام الوسائل التقنية الحديثة في مختلف المجالات مثل الإنتاج أو الخدمة.
- توفير الأمن والرقابة وتحقيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع وإتاحة الفرص لكافة الفئات
- إثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلية والوطنية.[2]

و هناك أهداف أخرى نذكر منها :

[1]–المرجع نفسه،ص:33.

[2]-عبد الناصر بوعروري،" إدارة التنمية المحلية في الجزائر"،**مذكرة ماستر**، جامعة قالمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015 ،ص 24–26.

الفئة الأولى: أهداف اجتماعية.

يمكن تلخيص هذه الأهداف في فكرة أساسية:تنعكس الأهداف الاجتماعية للتنمية المحلية في التفاعل بين الأجهزة المركزية والوزارات الجمهور ، بالإضافة إلى التخفيف من آثار العزلة عن هذه المناطق وتحسين الظروف المعيشية وتحقيقها النهوض بالمجتمعات المحلية والعمل على تحسين الظروف المؤثرة على جميع القطاعات والمنطقة.

الفئة الثانية: أهداف اقتصادية.

تركز هذه الأهداف على هدف رئيسي واحد ألا وهو التنمية المحلية من الناحية الاقتصادية التي تهدف إليه بناء اقتصاد محلي متعدد الأطراف منفتح ، بالإضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج ورفع مستويات الدخل ودخل الفرد وتفعيل الاستثمار بتشجيع النشاط الاقتصاد ، الذي يهدف إلى رفاهية جميع أفراد المجتمع.

الصنف الثالث: الأهداف البيئية.

إن هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، حيث تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى الى نظام الحماية الكافي للطبيعة.[1]

المطلب الثاني: مقومات و مبادئ التنمية المحلية

اولا: مقومات التنمية المحلية

1) المقومات المالية:

الشق المالي عامل مهم في تحقيق التنمية المحلية ومن ثم نجاح المجموعةيعتبر أداء الحكومات المحلية مع بذل العناية الواجبة ، لاسيما في مجال التنمية ، مؤشرًا مهمًا لرضا

[1]-فؤاد غضبان، "**التنمية المحلية "ممارسات وفاعلون"**؛ عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع، 2015 ،ص:31.

المواطنين من حيث تقديم الخدمات ، هذا الجانب هنا يعتمد على حجم مواردها المالية بشكل طبيعي كلما زادت مصادر التمويل المتاحة للسلطات المحلية ، زادت قدرتها على تسريع وتيرة التنمية ،مزيد من التوسع في إنشاء مرافق التنمية الأخرى دون اللجوء إلى السلطات المركزية للحصول عليها الإعانات المالية إلى جانب التخطيط المالي الجيد تساعد على المرورتوفير نظام محاسبة كفء وتحليل مالي سليم وميزانية محلية دقيقة.[1]

2) المقومات البشرية:

العامل البشري من أهم العوامل في عملية الإنتاج ومورد وعامل لا غنى عنه.في نجاح التنمية المحلية ، فإن العامل البشري هو العامل الذي يأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة تستخدم كمحرك رئيسي لتطوير إدارة المشاريع ، بدءًا من التخطيط والتنفيذ والتقييم والاقتراح الحل المناسب في الوقت المناسب.

3)المقومات التنظيمية (الإدارية):

تتطلب التنمية المحلية الناجحة وجود إدارة محلية لإدارة المرافق تنظيم الشؤون المحلية والشؤون المحلية بحيث تربط بين مستويات التنمية في إطار نظام موحد ومفتوح، بالإضافة إلى توفير إطار تشريعي مناسب لتعزيز جهود التنمية.

تتمثل المكونات التنظيمية في وجود نظام الوحدات المحلية بجانب إدارة مركزية تتعلق بالتخفيف عبء عمل موظفي القطاع المركزي وتركيزهم على المهام الإدارية المهمة ، من خلاله باستخدام طرق إدارة مختلفة ، مع مراعاة جميع الظروف والعوامل والخصائص المحلية ، تحسين كفاءة العمل[2] .

[1]–عبد الناصر بوعروري، **المرجع السابق** ،ص: 24–26.

[2]– فؤاد غضبان، **المرجع السابق**، ص:31.

ثانيا : مبادئ التنمية المحلية

- إشراك أفراد المجتمع المحلي:

تعد مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية من أهم مبادئ التنمية و هذا يتطلب رفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع المحلي وتوعيتهم بضرورة بذل جهود للتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلال المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية التنمية يتم تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية المحلية على أفضل وجه نتيجة لمعتقدات الفرد ومعتقداته حول التغييرومن ثم فإنه يؤدي إلى اتجاه إيجابي في مشاريع التنمية.

وعليه فإن مشاركة أفراد المجتمع في إحداث التنمية المحلية يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها جميع الخطط والبرامج والسياسات التنموية للقضاء على ضعف استجابة الأفراد للمشاريع التنمية المحلية .

- توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع:
- حيث يجب أن تكون الأولوية للمشاريع التي تهم الأفراد مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، كون إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشاريع والبرامج التنموية.وبالتالي يتضح بأن كسب ثقة المواطن من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع يشكل مبدأ جوهري في العملية التنموية.[1]
- تكامل المشاريع والخطط التنموية:

يعني ذلك أن ال تنفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، ويعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل المشاكل التي يعني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة .

- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة.

[1]-المرجع نفسه.

يقصد بالموارد المحلية المتاحة، وهي كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة فيالمجتمع المحلي حيث تعد هذه الطاقات قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشاريع، وبالتالي تبرز هذه الفائدة أكثر في التخطيط والتنفيذ.[1]

- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي.

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية في المجتمع فقط وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء التشجيع المادي أو في مجال لخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو تنفيذ المشاريع التنموية، وذلك من خلال إ عداد الفنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة.بالإضافة إلى توفير الأمور التي يصعب على الموارد المحلية تغطيتها، حيث وإن كان توظيف الموارد المحلية المتاحة مهما فإنها تبقى دائما بحاجة لدعم السلطات العمومية من أجل تفعيل التنمية المحلية.

- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة.

وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض القائمين على ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيزعلى خدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشاريع الاقتصادية ذات العائد السريع،التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للمواطن المحلي، وفي المقابل الابتعاد قدر الإمكان فيالمراحل الأولى من التنمية المحلية عن المشاريع طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمنيالطويل .[2]

---

[1]-فؤاد غضبان، **المرجع السابق**، ص:33.

[2]–محمد خموش، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلديات والية قسنطينة _"،**أطروحة دكتوراه**،جامعةمنتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011، ص:102.

المطلب الثالث: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية

إن دور الديمقراطيةالتشاركية في التنميةالمحلية لا يمكن النظر إليه من زاوية أنها مجرد أداة فقط، بل هي أيضا عنصر حاسم للتأكيد على عمليةتنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة تجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياساتالتنموية في المجتمع المحلي.

و تتجلى أهميةالديمقراطيةالتشاركية في التنميةالمحلية، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة الى ترشيدتوزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئاتوالمستويات في المجتمع.

كما تعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهموبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديموقراطية، من خلال تكريسأسلوب الإدارة اللامركزية، بالإضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع. [1]

وللمشاركة أيضا أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي، وتعو د الأفراد الحرص على المال

[1]–أحمد مصطفي خاطر، **تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000،ص :231

من خلال تضافر الجهود المحليةوالحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني.[1]

وعموما فإن المشاركة الشعبية في التنميةالمحلية تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- **تقليل التكلفة:** حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيبالأولويات حسب حاجاتالسكان، مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
- **ضمان التأييدالجماهيري والشعبي للمشروعات:** حيث أن المشاركة وسيلةلتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليينودعمهم للمشروعات التنموية.
- **توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية:** ففي حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجيةالتنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلا من الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكسإيجابا على حياةالمشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.[2]

- **تحقيقالفاعلية للمشروعات:** وهذا من خلال:

– توفيربياناتحقيقية على واقع المجتمعات المحلية.

– إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعيقيم وعادات المجتمع.

– ضمان التكامل والتعاون المشترك بينمستوياتالتنميةالوطنيةوالمحلية.

[1]–منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص: 247

[2]-أحمد مصطفي خاطر، المرجع السابق،ص:233.

- **تحقيقالتوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية:** حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئاتالدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير، مما يشكلتحديا للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبيةلتلبية مطالب المنظمات الدولية.
- **تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين:** تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعليا، ومن ثم تحقيق إدارة كفيء للموارد المحلية[1]

[1]– عبد الكريم بالة، الطاهر بوطي، الديمقراطيةالتشاركيةكآليةلتفعيلالتنميةالمحلية في الجزائر الديمقراطيةالتشاركيةكآليةلتفعيلالتنميةالمحلية في الجزائر(دراسة في النصوص القانونية دراسة في النصوص القانونية وآلياتالتجسيدوآلياتالتجسيد)،**مذكرةماستر**،جامعةالوادي،كليةالحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2018،ص ص:37–39.

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر

تبني الديمقراطية التشاركية وقضايا التنمية المحلية في الجزائر زيادة التركيز على إشراك أكبر عدد من المشاركين في التنمية المحلية والجهود المبذولة لبناء العلاقات يهدف التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المستوى المحلي إلى دمج المواطنين في الحياة المشاركة السياسية في صنع القرار وتنفيذ البرامج ومتابعة مشاريع التنمية المحلية. لقد تبنت دول حول العالم مثل الجزائر مفهوم الديمقراطية التشاركية بسبب الفشل أو النقص المسار حول التنمية المحلية في الجزائر وبعد الإصلاحات التي أجريت في الجزائر على وجه الخصوص ، الإصلاحات السياسية والإدارية لعام 2011 ، والتي تزامنت مع الثورة بعض الدول العربية ومنها ما يسمى بثورات الربيع العربي. وقد اتخذت هذه الإصلاحات خطوات تدريجية في ترسيخ وتفعيل الديمقراطية التشاركية لأن بسبب دورها الفعال في تعزيز التنمية المحلية وبناء سيادة القانون ، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إشراك المواطنين إدارة شؤونها وجعلها لاعباً رئيسياً في نجاح مشاريع التنمية المحلية.[1]

المبحث الاول : واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الاول: مفهوم الديمقراطية التشاركية في دساتير الجزائر

مثل باقي العالم ، لدى الجزائر سياسات عامة وقوانين تواكب التطور فضلا عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدخلت الجزائر في العملية، كافح الديمقراطيون للمصادقة عليها في دستورهم وقوانينهم ، وهو ما يتضح في البنود المدرجة في نصوص الدساتير المتعاقبة وخاصة التي صدرت في عهد التعددية الحزبية حتحدد التعديل الدستوري لعام 2016 بوضوح مفهوم الديمقراطية التشاركية لأول مرة ،دستور الجزائر في مراجعة سريعة ومختصرة للدستور الجزائري ، نجد أن الدستور بدأ عام 1963 وهذا يضع حجر الزاوية لمبدأ المشاركة ، حيث تنص الفقرة التاسعة من الديباجة على "...

[1]-قريد رتيبة، لديمقراطيةالتشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي،**مذكرةماستر**،الجامعة مسيلة: محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسي،2020،ص:50.

الإسراع بالنهوض بالمرأة ومشاركتها في إدارة الشؤون العامة ... "، المادتان 19 و 20 ،ومنها اعتماد مبدأ المشاركة المدنية حيث اشتملت المادة 19 على "حقوق وحريات المواطنين تشكيل الجمعيات والمؤتمرات فيما يتعلق بالمادة 20 التي تعترف صراحة بحقوق النقابات العمالية ،يشارك العمال في الهيئات الحاكمة ، بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلال الدولة وسلامة الأرض ،والوحدة الوطنية والنظام الأحادي .[1]

كما يتضح من المادتين الأوليين ، أقر دستور عام 1963 بـ "مبدأ المشاركة" كمادة 1 من الدستور الوطني الجزائري وتنص الفقرة الرابعة من ديباجة دستور 1976 على أن "جماهير الشعب تشارك في إدارة الشؤون العامة ركيزة من ركائز الدولة الجزائرية التي استعادت سيادتها الكاملة تدعم المادتان 27 و 34 مبدأ المشاركة ، حيث تنص المادة 27 على أن: "المشاركة الفعالة هي بالنسبة للناس في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في إدارة الدولة والسيطرة عليها صورة أنظمة الدولة.

أما المادة 34 فتقر بأن "تنظيم الدولة يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات على أساس الديمقراطية"، تشارك المؤسسات والأفراد بشكل فعال في الشؤون العامة.[2]

اعتبر دستور عام 1989 دستورًا مختلفًا ، وخضع لتحول نموذجي وانتقل من النظام الأحادي السياسة الحزبية لنظام التعددية الحزبية حيث مهدت الطريق لإصلاح الحكومة الجزائرية وإقرارها.[3]

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963، **الجريدة الرسمية**، عدد 64، الصادر ة في 10 سبتمبر1963 ص:5

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، صادر بموجب الأمر رقم، 76/ 97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976**الجريدة الرسمية**، عدد 94 سنة 1976، ص: 1300.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89، / 18مؤرخ في 28 1 فيفري 1989، **الجريدة الرسمية**، عدد 09، صادرة بتاريخ 01 مارس 1989، ص:237.

يحدد دستور عام 1989 مبادئ المشاركة الأفضل والأعلى ،استخدام المدينة والدولة كأساس أساسي للتنظيم الإداري ومساحة مناسبة للمشاركة أيها المواطنون ، هذا ما تتضمنه المادة 14 ، حيث "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة"، البرلمانات المنتخبة هي إطار الشعب للتعبير عن إرادته ومراقبة السلطات المدرجة "

تنص المادة 15 على أن "المجموعات الإقليمية للدولة هي البلديات والمحافظات. والبلديات هي المجموعة الأساسية "، كما ورد في المادة 16 ،" يمثل المجلس المنتخب أساس اللامركزية ، مشاركة المواطن في الشؤون العامة.[1]

أما دستور 1996 فقد أشار في ديباجته إلى أهم الأسباب والأهداف التي أدت الى ظهوره وذكر منها على الخصوص " مشاركة الفرد الجزائري في تسيير الشأن العام تحقيقا للعدالة والمساواة"، وعموما تضمن دستور 1996 نفس المواد والقوانين التي تضمنها دستور 1989 منوها بمبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العمومية والاختلاف فقط في أرقام المواد،بحيث نجده ساهم في إرساء أساس دستوري إشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة.[2]

في دستور 2016، يسعى المشرعون الجزائريون إلى توسيع المشاورات من خلال إنشاء المؤسسات هيئات استشارية جديدة في السلطة التنفيذية مثل المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الاقتصادي الوطني والعلوم الاجتماعية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجيا.

يدعم نص التعديل الدستوري لعام 2016 صراحة تشجيع الديمقراطية التشاركية ، وهي يتضح هذا عند قراءة نص المادة 15 التي تنص على: "تشجيع الديمقراطيات التشاركية على المستوى

[1]–المرجع نفسه .

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 ،صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69 / 438 ،مؤرخ في07ديسمبر1996 ،**الجريدة الرسمية**، عدد76 ،صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996 ،ص: 10.

الوطني ، هيئة محلية "، كما تؤكد إحدى الفقرات ،" اللجنة المنتخبة هي إطار التعبير عنها. " ، الشعب ليس لديه إرادة خاصة به ويشرف على عمل السلطات العامة.[1]

تعتبر المادة 16 البلدية "مجموعة أساسية" ، مما يجعلها أساس النظام اللامركزية ، المادة 17 منه تعتبر أن "المجلس المنتخب هو أساس اللامركزية ومكان المشاركة" ، مشاركة المواطن في الشؤون العامة.

تركز المشاركة على توسيع مجالات المشاركة وأساليب التشاور التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية المشاركة في الحوكمة العامة المحلية الجيدة على جميع الهيئات الحكومية وعلى جميع المستويات

المطلب الثاني : الاطار القانوني للديمقراطية التشاركية في ظل قانون الجماعات المحلية

اولا:في ظل قانون البلدية 10/11

جعل المشرعون الجزائريون في القانون 10/11 البلدية هيئة جهوية ، وتعيين المركزية في الفصل الثالث قام بإصلاح القانون البلدي وفق مبدأ مشاركة المواطنين في الشؤون البلدية ، وذلك لتفعيل دور المواطنين في الإدارة المحلية والذي تجسده المواد من 11 إلى 14 على وجه الخصوص ، يعبر القانون صراحة عن الحق في المشاركة في الأماكن.[2]

تنص المادة 11 من قانون البلديات 10/11 على حقوق وسائل الإعلام العامة والإدارية لن يتعامل مجلس الشعب البلدي مع الإجراءات الإدارية التي يشارك فيها المواطنون في المناقشات إطار السرية. بدلاً من ذلك ، يعمل ضمن إطار شفاف لإعلام المواطنين بجميع القضايا المتعلقة بالتنمية البلدية ، حتى يمارس المواطنون سيطرة شعبية على مداولات مجلس المدينة.

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 /01 ،مؤر خ في 06 مارس 2016 ،يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، عدد14 ،صادرة بتاريخ 07 مارس 2016 ،ص: 08.

[2]– أمين البار، إيمان دني، "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية2011 ،" **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري 2020 ،ص7.

أما المادة 12 من القانون الداخلي الجديد فتنص على "تحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية" ، في إطار إدارة الشوارع المنصوص عليها في المادة 11 ، يتكفل مجلس الشعب البلدي بذلك تطوير الأطر المناسبة للمبادرات المحلية الهادفة إلى إلهام المواطنين وحثهم على المشاركة حل مشاكلهم وتحسين ظروفهم المعيشية.[1]

كما تشجع المادة 13 من قانون البلديات الجديد صراحة منظمات المجتمع المدني تتولى مهمة صيانة مشروع خدمي متعلق بالوحدة المحلية، مع إمكانية الاستعانة البلدية بخبراء في المجال، وفي نفس السياق، نصت المادة 14 من القانون السابق على حقوق الجميع الحق في الإطلاع على آراء وملخصات مجلس الشعب البلدي وقرارات البلدية في الشأن العام وقضايا التنمية المحلية. تعتبر القوانين البلدية 11-10 بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المحلية والشاملة. [2]

في القيام بذلك ، يعتمد على دعم الديمقراطية التشاركية كآلية للتنمية المحلية ، من خلال الأساسان هما:

أ- إشراك المواطن في الحياة السياسية المحلية وفتح الباب له للمشاركة في الصياغة صنع القرار المحلي بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الرقابة اللاحقة.

ب- اعتماد الشفافية والانفتاح في جميع الأنشطة والقرارات التي تتخذها الهيئة المجالس المحلية هي ضمن دائرة المواطنين مجلس الشعب ، ينص القانون على الآلية الإدارية للإعلام ويمثله .

في إطار اعلام المواطنين بما يدو ر في البلدية وعلى سبيل ممارسة الرقابة الشعبية على أداء المجالس الشعبية، نص القانون على آلية الإعلام الإداري وتتمثل في تقديم المجالس الشعبية

[1]- عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**؛ الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012 ،ص164.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/11 ،مؤرخ في 22جوان 2011 ،المتضمن قانون بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، عدد37 ،الصادر ة في 03 جويلية 2011 ، ص 08.

تقرير أو عرضا سنويا عن نشاطها أمام المواطنين.[1]

كما يتضح من المقال أعلاه ، التفاوض هو آلية تشاركية جديدة ، لكنها لا تزال كذلك بالنظر إلى أن استخدام المشرعين لكلمة "يجوز" وفهم التشاور لا يزال يمثل مشكلة ، فهو اختياري وليس إلزاميًا اختياريا، هو في يد رئيس مجلس الشعب البلدي ويقتصر على أصحاب الخبرة والخبرة.

لذلك يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية كآلية جديدة لتحقيق التنمية المحلية تقوم عليها طريقة لتقوية وتوحيد الجهود من خلال حشد وتنظيم جهود أفراد المجتمع وتوجيه عملية عملهم بالاشتراك مع السلطات العامة والمجالس المحلية بطرق مختلفة بموجب قانون البلديات الجديد 11-10 ،تهدف الديمقراطية إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ثانيا: في ظل قانون الولاية 07/12

على عكس قانون البلديات رقم 10/11 ، تم إنشاء من طرف المشرعين في الولاية بقانون رقم 07/12 الذي وضح مبدأ المشاركة ، بالنظر إلى مكانة مجلس الشعب في القلاية ، هذا اولا والثاني هو أن الشعب يعبر عن إرادته من خلال الناخبين ، الذين يمثلون أيضًا مجلس شعب الولاية.

وفي ظل قانون 12/07 المتعلق بالوالية نجد أن المشرع أقر على بمبدأ المشاركة من خلال المواد 13 ،18، 32 ،36 منها ، بحيث شدد في كل مرة على ضرورة إعلام الجمهور بنشر الإعلانات وذلك بموجب المادة18 والتي تنص على " يلصق مستخلص مداولة المجلس الشعبي ألولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الالصاق المخصص إعلام الجمهور ولاسيما الالكترونية منها".

[1]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 164.

أما المادة 32 نجد المشرع قد أجاز ألي شخص ذو مصلحة الاطالع على محاضر مداولات المجلس الشعبي ألولائي والحصول على نسخة كاملة، بالإضافة إلى إمكانية حضور أشغال دورة المجلس الشعبي ألولائي للمواطنين عن طريق الدعوة التي تعتبر بمثابة رخصة.

وأكدت المادة 36 على أنه " يمكن للجان المجلس الشعبي ألولائي دعوة شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة ألشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته".

كما نصت المادة 79 على " يقدم المجلس الشعبي الولائي الاراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات، ويمكنه أن يقدم الاقتراحات ويبدي الملاحظات في كل ما يخص شؤون الوالية الى الوزير المختص وذلك في أجل أقصاه 30 يوما.

يمكن القول بأن الجزائر بعد جملة الإصلاحات السياسية والإدارية التي شهدتها في سنة2011 ،عرفت انتقال نوعي نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية من جانب التشريعات والقوانين في تسيير وتدبير الشأن العام المحلي، وذلك نظرا لدورها الفعال في بناء دولة القانون ن التي لا تتحقق الا بمشاركة المواطن.[1]

لقد عملت الجزائر كغيرها من الدول على تكريس مبدأ المشاركة من خلال مختلف قوانينها سواء في القانون الأساسي للدولة ممثلا في الدستور الذي يضمن ويؤكد على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية المتمثلة في قانون الجماعات المحلية (قانون البلدية10/11 وقانون الوالية 07/12) ، والتي كرست بدورها فكرة و مبدأ مشاركة المواطن في التسيير المحلي كألية لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خالل آليات شكلية الاستعانة بها، كالاستشارة والتشاور والحق في الإعلام، و هذا يدل على رغبة الدولة

[1]– مريم حمدي، "دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية"، **رسالة ماجيستير**،جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الإداري، 2015 ،ص 44.

الجزائرية علىتوسيع دائرة المشاركة والحوار بهدف الدفع بعجلة التنمية على كل المستويات والنهوض بمستوى المعيشي للمواطن وتطوير المشاريع التنموية.

ثالثا: في النصوص التنظيمية

1 .قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تعتبر البيئة بجوانبها المتعددة أبرز القضايا التي تعنى باهتمام متزايد من قبل الدول عموما والدولة الجزائرية خاصة، وباعتبار أن البيئة ركيزة أساسية في التنمية، تم تكريسها على المستوى العالمي، وذلك في إعلان ريو دي جان يرو في المبدأ العاشر منه الذي أقر بمشاركة المواطنين في حماية البيئة وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بقضاياها ألجل ابداء رأيهم فيها، ونص المبدأ الاول من الاعلان على ضرورة مشاركة المواطن في حماية البيئة من أجل الحفاظ عليها بالنسبة الأجيال الحاضرة و المستقبلية.

على هذا الأساس كرست الجزائر مبدأ مشاركة المواطنين في حماية البيئة من خلال القانون 03 /10،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهو ما نصت عليه المواد21،07،03،02 والتي كلها تدعم حق المواطن في مشاركته القرارات التي تهم البيئة، كما أشار قانون حماية البيئة الى آلليات التي يستعين بها الفرد ألجل المشاركة من بينها التحقيق العمومي وهذا ما نصت عليه المادة 21 من القانون.[1]

كما يعتبر التحقيق العمومي أسلوب للمشاركة فمن خاله يتسنى لكل فرد أن يساهم بآرائه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع البيئية، ويعد إحدى أألدوات التنظيمية للديمقراطية ، بالاضافة الى ذلك منح المشرع الجزائري للجمعيات حق الادعاء ومقاضاة أي شخص يحدث التلوث، كما

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/03 ،مؤرخ في 19 جويلية2003 ،المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**،عدد43 ،صادر ة في 20 جويلية 2003،ص ص:09– 13.

نصت المادة 74 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على أسلوب الاستشارة الذي يستشار فيه المواطنين في نشاطات متعددة تشمل حماية البيئة والتدابير الوقائية والتهيئة.[1]

من خلال مواد قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نستنتج أن المواطن الجزائري لا يشارك في قضايا البيئة بشكل طوعي وإنما تقتصر هذه المشاركة على الجمعيات ذات الطابع البيئي، ومن المفروض أي مواطن واجب عليه أن يبدي اهتمامه في مجال البيئة ويحافظ عليها من خلال الأعمال التطوعية الفردية أو المبادرات الجماعية بهدف تحقيق توازن بيئي في إطار التنمية المستدامة.

2 .قانون التهيئة والتعمير.

إن الديمقراطية التشاركية أضحت ضرورية في مجال التهيئة والتعمير في الوقت الحاضر،وعلى هذا الأساس وضع المشرع الجزائري قانون التهيئة والتعمير وكرس مبدأ المشاركة من خلال المواد التالية 14، 15، 26، 36، ونص الأساليب الإجرائية التي يستعين بها المواطن فيالمشاركة مع الإدارات المعنية ومن بينها:

1 – أسلوب الاستشارة: من خلالها يتم استشارة الجمعيات والغرف التجارية والغرف الفلاحيةوالمنظمات المهنية عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير وهذا ما نصت عليه المادة 15 من القانون90–29 والذي يقر بالصفة الإلزامية ألأسلوب الاستشارة على النحو التالي:

" يجب استشارة الجمعيات المحلية والغرف التجارية والفالحية والمنظمات المهنية أثناء ا عداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل ألراضي ".

2 – أسلوب التحقيق العمومي: بحيث يبدي فيه المواطن رأيه عند عرض كل مشروع المخطط

[1]– زياد ليلة، مشاركة المواطنين في حماية البيئة"، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، قسمالقانون الدولي،2010،ص: 31.

التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، ومدة التحقيق العمومي تدوم 45 يوم بالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، و60 يوم بالنسبة لمخطط شغل الأراضي .[1]

من خلال ما سبق يتضح أن إعداد مخططات التهيئة والتعمير يقتضي أن يتم إعدادها وفق إستراتيجية متناسقة بالإضافة إلى وجوب أن يترسخ لدى الهيئات المعنية بأن إعداد هذه المخططات مرهون بمدى مشاركة وإدماج كافة الفاعلين الرسميين وغير الرسميين على المستوى المحلي، بهدف إرساء أسس الديمقراطية التشاركية والمناهج الرامية الى اشراك المواطن في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بالمحيط الذي ينتمي إليه.

3 – قانون الوقاية من الفساد ومكافحته:

تعد الجزائر من الدول التي سنت قواعد الوقاية من الفساد ومكافحته من خالل القانون 01/06 ،المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إذ نصت المادة 15 على " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد من خلال التدابير التالية:

1 .اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

2 .إدراج برامج تعليمية وتربوية تحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.

3 .تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف كرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الامن الوطني والنظام العام".

وباعتبار أن الشفافية الإدارية تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الفساد في الإدارات العمومية حسب نص المادة 11 من القانون رقم 01/06،كما نصت المادة

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 05/04 ،مؤرخ في 14 أوت 2004 ،المتضمن قانون التهيئة والتعمير، **الجريدة الرسمية**، عدد 51 ،صادر في 15أوت2004 ،ص:5،4.

17 ،بـ " إنشاء الهيئة الوطنية المختصة والمكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته" ومن مهامها حسب نص المادة 20 " تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة و إقتراح التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد.[1]

لهذا ركز قانون الوقاية من الفساد على دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد والمشاركة في كل ألنشطة والتدابير التي تساعد الدولة في الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، ويكمن الدور الأساسي للمواطن في تبليغه عن كل مظاهر الفساد.

المطلب الثالث:دوافع تجسيد الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

اولا: تشجيع العمل الجواري و توسيع الحوار مع المواطنين

لعل من الأسباب الرئيسة التي دفعت إدخال تعديلات وإصلاحات سياسية وإدارية وخاصة على قانون الجماعات المحلية هو ضعف العمل الجواري للمجالس المنتخبة، وغياب الحوار مع المواطنين مما أدى الى ت ارجع مؤش ارت التنمية على المستوى المحلي، ولعل الاحتجاجات التي شهدتها معظم الولايات والبلديات كانت خير دليل لعدم رضى المواطن وغياب الحوار بين والمسؤولين والمنتخبين المحليين، بالإضافة إلى عدم حل مشاكل المواطنين التي يعاني منها يوميا مثل (مشكلة تزويد بالماء الشروب، مشكلة قنوات الصرف الصحي، النفايات، انعدام التهيئة،...الخ)، وغيرها من المشاكل التي من المفروض أن لا يعيشها المواطن في القرن 21.[2]

ثانيا : القضاء على البيروقراطية

شهدت الإدارة الجزائرية العديد من مظاهر الفساد المتعلقة بالجهاز الإداري أهمها الإهمال وسوء معاملة المواطن، والوساطة والمحسوبية، الكسب الغير مشروع، الرشوة...الخ، كل هذه الأمراض

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01/06 ،مؤرخ في 20 فيفري2006 ،المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية** ،عدد14 ،صادر ة في سنة 2006 .معدل ومتمم بموجب قانون رقم 15/11 ،مؤرخ في 02اوت2011 ،الجريدة الرسمية، عدد44 ، صادر ة في 2011 ،ص:07.

[2]–حجاز حسني، **المرجع السابق**،ص:46.

والانحرافات أدت إلى عدم ثقة المواطن في الإدارة الجزائرية، لقد دفعت هذه البيروقراطية السلبية إلى إندلاعإحتجاجات عنيفة كأساليب أخرى للتعبير عن عدم رضاه على الإدارة وهذا ما نعيشه اليوم، وعليه يستوجب على الدولة سن قوانين تنظيمية جديدة تتعلق بالممارسات للحدة من هذه الظاهر المرضية والبحث عن أساليب تسترجع ثقة المواطن في الإدارة الجزائرية، كل هذا جعل تبني الديمقراطية التشاركية حتمية وآلية لتكريس التنمية المحلية والتي تعتبر الوسيلة الكفيلة للقضاء على أشكال البيروقراطية السلبية والانحرافات الخطيرة.[1]

ثالثا: تحقيق الشفافية الإدارية و حرية الرأي و التعبير

- تحقيق الشفافية الإدارية : يقصد بمبدأ الشفافية التزام الإدارة بإشراك المواطن في إدارة الشؤون العامة التي تمار سها الإدارة لحساب المواطن، بالإضافة إلى توضيح طرق وإجراءات القانونية لمساءلة الإدارة عن أوجه القصور أو المخالفة بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات والاطلاع على الوثائق الإدارية التي يحتاجها دون تكلفة.

حيث تبرز أهمية الشفافية في تقريب المواطن من الإدارة و مساءلتها، ومن هنا يمكن الحديث عن تحديث الإدارة الجزائرية بطرق عصرية في ظل الشفافية التي ترتبط بالأساس بمدى مشاركة المواطن في التسيير.[2]

- حرية الرأي و التعبير: تعتبر مسألة حرية الرأي والتعبير مسألة مهمة، حيث تساعد المواطن على تقديم أفكاره التي يؤمن بها بحيث تعمل الدولة الديمقراطية إلى حماية المصلحة العامة والخاصة، فموجب هذه الحرية يمكن للمواطن أن يبدي اعتراضه أو قبوله للقرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية أو الإدارة المحلية.

---

[1]– دليلة بوراي، "الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة "**مذكرة ماستر**، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013،ص 21.

[2]– سليمة غزلان،" علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري " ،**أطروحة دكتوراه**، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، قسم القانون العام،2010،ص 71.

إن تجسيد الديمقراطية التشاركية هو تجسيد بحد ذاته لمبدأ حرية الرأي والتعبير التي صرح بها الدستور كحق يكفله القانون للمواطن، فكلما تم فسح المجال أمام المواطن ليعبر عن رأيه كلما جسدت مبادئ دولة الحق والقانون.

فحرية الرأي والتعبير هي إحدى الدعائم الأساسية في بناء صرح ديمقراطي تشاركي يساهم في توفير منابر الحوار والمناقشة بهدف الوصول إلى القرارات الصائبة والتي يرضى بها المواطن كونه طرفا فيها.[1]

المطلب الرابع : مشروع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر

يركز الخطاب الرسمي في الجزائر من قبل المسؤولين على ضرورة االنخراط المجتمعي في مسار التنمية المحلية ومن أجل انتهاج مسار الديمقراطية التشاركية والمساهمة في تجسيد مبادئها والسعي لإنجاز أهدافها، وانطلاقا من هذا التوجه والعمل على تطبيق الأطر القانونية والظروف الملائمة لتجسيد وتشجيع الممارسة الحقيقة لديمقراطية التشاركية من أجل االسهام بفعالية في دفع عجلة التنمية المحلية، من خالل توسيع مجال مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في تدبير وتسيير الشؤون المحلية.

في هذا المطلب سيتم التركيز على مشرو ع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية كألية لتكريس التنمية المحلية في الجزائر.

يأتي حرص السلطات الجزائرية على ترسيخ الديمقراطية التشاركية والتي تعتبرها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية المحلية، حيث لا يزال هذا المفهوم حبرا على ورق ومجرد شعارات براقة

[1]-دليلة بوراي، **المرجع السابق**، ص 23.

في خطابات والمسؤولين بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين وتجسيد ذلك ميدانيا في ظل غموض كيفية التطبيق في نص الدستور وعدم إلزامية والمسؤولين بتنفيذها.[1]

من خلال الاطلاع على بنود ومحاور المشروع التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية فيالجزائر حيث تتركز محاور المشروع على النحو التالي:

في مقدمة مشروع القانون تم التأكيد على قيم الديمقارطية التشاركية بأنها ذات قيمة: دينية تقليدية، مواطنة، إنسانية، وتم التطرق لعالقتها بالحكم الراشد إذ تعتبر شكل من أشكال الحكم الراشد، وهي عبارة عن مسار تصاعدي من القاعدة الى القمة، ليتم التطرق في المحور آلخر للسياق التي ظهرت فيه الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، كونها عملية تطو يرية

جديدة مكملة لديمقراطية التمثيلية عن طريق مسار متعدد الأشكال يتضمن: الاعالم والاستشارة، التشاور، التمويل التشاركي (الميزانية التشاركية).[2]

من بين الاسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية للتحضير لمشروع قانون التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية، والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ الديمقراطية التشاركية مبدأ مكرس دستوريا في المادة 15.
- ✓ النص القانوني المتعلق بممارسة الحريات الجماعية للمواطنين في إطار التمثيل مما يتطلب التأطير القانوني.

---

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، "**مشروع قانون الديمقراطية التشاركية–سيضمن عدة ميكانيزمات لتحفيز مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي**–"، مقال نشر بتاريخ 2017/10/26 في موقع الوكالة، متوفر على الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/48965-2017-10-26-16-58-39، تم تصفح الموقع يوم: 28 /2022/06،على الساعة:17:29.

[2]- المرجع نفسه.

- ✓ تخصيص نص قانوني واحد يضم جميع ألطر والتدابير الخاصة بالديمقراطية التشاركية.
- ✓ تشريع قانون خاص يكرس مسعى الساسة الطوعية لتحقيق نموذج حكم ارشد متجدد وفق مقاربة

تشاركية تضمن تحقيق تنمية محلية.

وفي المقابل تم التطرق الى المبادئ الأساسية لقانون المشروع في المحور الخاص بها والمتمثلة في كون:

- الديمقراطية التشاركية مكملة لديمقراطية التمثيلية.
- الديمقراطية التشاركية يتم ممارستها ومرافقتها من طرف المنتخبين أنفسهم.
- الديمقراطية التشاركية هي فضاء يكون فيه المواطن ذو مكانة غالبة.
- الأطر المؤسساتية والتنظيمية هي أطر للشراكة موضوعة تحت تصرف المواطن.

أما عن الفئات المعنية بالمشاركة كما نص عليه قانون المشروع فتتمثل في:

- ❖ المواطن المتمتع بحقوقه المدنية.[1]

مجموعة المواطنين المنظمين في:

- ✓ الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية.
- ✓ الأشخاص الذين يتم استشارتهم نظرا لمؤهلاتهم.
- ✓ مجموعة الجمعيات التي تنشط بشكل جماعي.
- ✓ لجان الأحياء والمواطنين الغير منتمين إلى الجمعيات.

بالإضافة أنه تم حصر الحقوق المرتبطة بمشاركة المواطنين حسب بنود المشروع فيما يلي:

- ➢ الحق في الاعالم.
- ➢ الحق في استشارتهم في القضايا التي تهمهم وتعنيهم.

[1]–وكالة الإنباء الجزائرية، **المرجع السابق.**

- حق الولوج للوثائق والقرارات الإدارية.
- حق تحرير العرائض أو الاقتراحات والحصول على الرد عليها.
- حق طلب تسجيل نقدة في جدول أعمال دورة المجلس المنتخب.[1]
- حق المساهمة والمشاركة في انجاز المشاريع العمومية ذات المنفعة العامة.[2]

كما أقر المشروع التمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية على الحالات الاستثنائية في مجال تقيد التدخل والمتمثلة فيما يلي:

- التنظيم إلقليمي للبالد أو الحدود إلقليمية للجماعات المحلية.
- الدفاع الوطني واألمن وتأمين االشخاص والممتلكات.
- المواضيع السياسية واألحزاب والنشاطات الحزبية، والعمليات االنتخابية.
- تنظيم وسير مصالح الدولة.

حيث لا يمكن أن تقوم السلطات العمومية بالاستشارة حول النقاط السابقة.[3]

المبحث الثاني : أثر الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الاول : دور شركاء الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر

اولا: المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني العديد من االدوار والوظائف على المستوى المحلي، نظرا لقربها من المواطن ومعرفتها لاحتياجاته وانشغالاته وهو ما جعلها تساهم في تعزيز الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية من خلال مشاركتها في العديد من المجالات أهمها:

---

[2]– المرجع نفسه،ص04.

[3]– المرجع نفسه، ص05.

1 .المساهمة الاجتماعية: يعرف الوضع في بعض المجالات الاجتماعية نوع من التحسن وذلك راجع بالأساس إلى المجهودات التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في إطار النشاطات الاجتماعية المحلية، كمحاربة الآفات الاجتماعية عن طريق العمليات التحسيسية والتوعية، المشاركة في الحمالات التطوعية للقضاء على الأمراض المتنقلة والأوبئة، إقامة الملتقيات والأيام التحسيسية من المخاطر التي تستهدف المواطنين ومن بين هذه النشاطات:

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير، حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب 60% من قبل منظمات المجتمع المدني.
- تدعيم الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية والريفية وذلك من خلال تبليغ السلطات بالنقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية عبر التوعية وحملات التطوع.
- الاهتمام بمجال الطفولة ومرافقة الشباب من خلال مشاركتهم الأنشطة الرياضية والبرامج التثقيفية لتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- العمل في مجال التأهيل والتدريب ومحو الأمية، حيث تحصي الجزائر ما يفوق3000 تختص في محو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.[1]

2 .المساهمة الاقتصادية:

تقدم منظمات المجتمع المدني إسهامات في المجال الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مساعدة المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستوى المحلي أو تقديم الاستشارات والاقتراحات للجماعات المحلية في سياق تأسيس مشروع اقتصادي تنموي ، بالإضافة إلى توفير الفرص لممارسة الأنشطة الاقتصادية عن طريق المؤسسات والجمعيات

[1]– عبد المومن مجدوب، لمين هماش،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر" **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، جامعة باتنة، عدد08 ،2016 ،ص 120.

الرائدة في المجال الصناعي مثل مشاريع الصناعات التقليدية والتحويلية التي تختص بها بعض الجمعيات المحلية والتعاونيات الحرفية.[1]

3 .المساهمة السياسية:

بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني ال تسعى للوصول الى السلطة،لكن تقوم بدور أساسي بارز يتمثل في تنمية الثقافة السياسية من خلال مبدأ حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، بالإضافة الى تكوين وتدريب المواطنين عمليا وعلميا وإكسابهم الخبرة في الممارسة الديمقراطية، كما تستطيع منظمات المجتمع المدني المشاركة والمساهمة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح له إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور أساسي في عملية مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية على المستوى المحلي وتقويمها في الأخير.

ثانيا: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية

تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص في السنوات الأخيرة باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق التنميةالمحلية، وأسلوب لتسريع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز المنافسة من خلال الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل المشاريع التنموية.

بالتالي أصبحت عملية التنمية المحلية ال تقتصر على الفواعل الرسمية فقط " الحكومة والجماعات المحلية"، وإنما عملية مشتركة بين مجموعة من الشركاء غير الرسمين وبرز القطاع الخاص كمكمل ألدوار الدولة في التنمية المحلية باعتباره فاعل أساسي في المجال التنموي.[1]

[1]– عبد السالم عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"،**رسالة ماجستير**،جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2011،ص 132.

وترتبط أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية من خلال إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ويكون ذلك في ظل وجود حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص وتعمل على استمرارية المشاركة في التنمية من خلال:

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- إدامة المنافسة في الأسواق.
- توفير فرص متساوية أمام الجميع خاصة الفئات الضعيفة ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية للمساهمة في الإنتاج وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لطبقات الفقيرة.
- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.
- كما يساهم القطاع الخاص في الاستثمار من خلال دوره الفعال في التشغيل، حيث يعتبر كمولد رئيسي للدخل القومي بالإضافة الى توفير فرص العمل للمواطنين، حيث يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري.

وبلغ العدد الإجمالي لليد العاملة في القطاع الخاص 756000عامل أي نسبة 60% من المشتغلين وذلك سنة 2011 أما في سنة 2012 بلغ عدد العاملين 8.57% حيث انخفضت نسبة العمال في هذه السنة، لترتفع سنة2013 بنسبة 8.58%.[2]

[1]– احمد بباي، رؤوف هوشات،" المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة، عدد 10،جانفي2017 ،ص 277.

[2]– عبد المومن مجدوب، لمين هماش، **المرجع السابق**،ص124.

حيث بلغت نسبة العمال الذين يشتغلون في القطاع الخاص ب% 63 بمعدل 95.6 مليون عامل حسب الديوان الوطني للإحصاء في مقال نشر بموقع وكالة الأنباء الجزائرية سنة 2018.[1]

ويوفر القطاع الخاص الخبرة والمهارة من خلال استقطاب الكوادر البشرية، بالإضافة إلى التمويل المالي للمشاريع التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي والفواعل الرسمية لدولة، ونظرا لدوره المهم في التنمية المحلية والوطنية عرفا تطورا في السنوات الأخيرة من خلال عملية الخوصصة لمختلف القطاعات التي أصبح القطاع الخاص هو المتحكم الأول فيها.

ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في النقاط التالية:

1 .الاستثمار في المجالات الحيوية التي تشهد الدولة نقص وعجز فيها، مما يفتح مجالات العمل ويساهم في الاقتصاد الوطني، ويخفف من أعباء الدولة.

2 .المساهمة في سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ2008.

3 .المساهمة كشريك استثماري للشركات الأجنبية والوطنية.

4 .تحقيق التكامل مع القطاع العمومي في النشاطات الصناعية التحويلية.

5 .المساهمة في سياسة التنمية الجهوية المتوازنة عن طريق إقامة مشاريع تنموية في المناطق المعزولة.

6 .يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي.

7 .يقدم خدمات ذات جودة عالية من خلال أساليب حديثة ومتطورة.

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية،" 63 بالمائة من العمال في الجزائر يشتغلون في القطاع الخاص"، مقال نشر بتاريخ 29جويلية 2018 ،على الرابط:http://www.aps.dz/ar/economie/59169-63،تم تصفح الموقع يوم:2022/06/28، على الساعة:20:35.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن تجسيد شراكة حقيقية بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص في الجزائر يمكن أن يحقق مكاسب عديدة في مجال التنمية المحلية، ويجب أن يكون القطاع الخاص منتجا وفعال يساعد الدولة في تخفيف الأعباء عنها، وال يجب أن يكون قطاع خاص يمتص من الدولة ويتسبب في الركود الاقتصادي.[1]

ثالثا: دورالمواطن في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر اشراك المواطن وإسهامه في تسيير الشؤون العمومية المحلية والدفع بعجلة التنمية أحد

الانشغالات الأساسية التي توليها الدولة أهمية بالغة عن طريق آليات المشاركة التي تقرها المقاربة

التشاركية نذكر أهمها:

- ابداء الرأي في بعض المشاريع التنموية: من خلال أبداء الرأي في التحقيقات العمومية للملائمة وعدم الملائمة المفتوحة على مستوى البلديات، حيث يدلي المواطن ب أريه في سجل مفتوح على مستوى البلدية بخصوص أي أثار جانبية غير مرغوب فيها ألي مشروع أو لعدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، البيئية، الصحية، وبعد الانتهاء من الفترة القانونية المخصصة لدراسة الآراء بعد ذلك يتم الرفض أو القبول.[2]
- سجل الاقتراحات والشكاوى: يسجل المواطنون في هذا السجل المفتوح على مستوى كافة المرافق العمومية بما في ذلك البلديات جميع الشكاوى والاعتراضات والنقائص الموجودة على

[1]– ناصر الدين عبد الباقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية "، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة بسكرة، العدد الأول، اكتوبر 2017 ،ص 169.

[2]– ناصر عساسي،" الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016 ،"مداخلة **يوم دراسي** بعنوان دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 11أفريل 2018 ،ص09.

المستوى المحلي، وتقديم الاقتراحات الممكنة بخصوص الأوضاع المحلية حيث يعتبر وسيلة اتصال بالمسؤول المحلي لتصحيح الاختلالات المسجلة.

لتجسيد مشاركة المواطن في التسيير المحلي عن طريق توسيع قاعدة الحوار والتشاور ولضمان تحقيق

تنمية محلية فعالة، من خالل قنوات تتيح له المساهمة في صنع القرارات المحلية ومراقبة المشاريع التنموية، ومن بين هذه القنوات نذكر:

- الاستفتاء الشعبي المحلي: حيث تسمح هذه القناة للمواطن بأداء دوره في المشاركة وصنع

القرار من خلال التصويت على القرارات التي تهم الصالح العام، زمن هنا يضمن مبدأ المشاركة لان المواطن هو حجر الزاوية في عملية التنمية المحلية فان كانت قاعدة مشاركة المواطن صحيحة فحتما سوف تكون نتائج إيجابية على أرض الميدان وتحقق رضى المواطن لانه شريك فيها بالإضافة إلى مسؤوليته في متابعة ومراقبة البرامج التنموية.[1]

- المبادرة الشعبية: وهي آلية تسمح للمواطن بتقديم مقترحاته وأفكاره في مجال التنمية، ويمكن

للمواطن أن يصل بمقترحاته إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات وتهدف المبادرة الشعبية عل تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة.

- الميزانية التشاركية: وهي عملية منبثقة عن المشاورة أو التشاركية بحيث يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية ويناقشونها، وتعتبر أحد الممارسات الحكومة التشاركية نظرا لأثرها على الواقع المعاش من خلال التمويل الذاتي للجماعات المحلية، وتهدف الى تحقيق الفعالية في مسار التنمية المحلية.

[1]– نوال لصلج، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية 10/11)،**مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، عدد03 ،سبتمبر2018 ،ص 204.

ومما سبق يمكن القول ان الظرف الاقتصادي والاجتماعي التي تعيشه الجزائر الوقت الراهن يتطلب تكاثف الجهود ومشاركة كل الأطراف الفاعلة (المواطن، القطاع الخاص، المجتمع ، المدني)، في التنمية المحلية وإيجاد الحلول والخروج من حالة الانسداد التنموي والفشل في التسيير على المستوى المحلي خاصة فيما يعرف بمناطق الظل.[1]

المطلب الثاني : مساهمة المجلس المحلية في تحقيق الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر

يتمثل دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية من خلال تطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والإدارية والثقافية والبيئية، والانتقال من مستوى إلى مستوى أفضل والعمل على توفير الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمع المحلي والسعي للمشاركة المواطنين في رسم السياسات العمومية عن طريق المشاركة في إ عداد مخططات التنمية.

إن المجالس المحلية المتمثلة في المجلس الشعبي البلدي، والمجلس الشعبي الولائي تمثل الركيزة الأساسية في التسيير والإدارة وتعتبر همزة وصل بين المواطن والإدارة المركزية، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع المسطرة وتوفير الخدمات العمومية والعمل على تطوير المسار التنموي في مختلف المجالات بهدف تحقيق تنمية محلية حقيقية أساسها مشاركة المواطن في مشاريع التنمية.

حيث تعتبر التنمية المحلية أهم هدف تسعى اليه المجالس الشعبية المحلية وتحقيقه و فق البرامج التنموية، وتكمن مساهمة المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية فيما يلي[2]:

اولا: دور المجالس البلدية في تعزيز الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر

[1]–ناصر عساسي، **المرجع السابق**، ص: 10.

[2]-حجاز حسني، **المرجع السابق**،ص:63.

إن البلدية هي الخلية الأساسية في التنظيم الإداري وتشكل نقطة انطلاق مسار التنمية من خلال المساهمة الفعالة في اعداد مخططات التنمية ومن أهم مساهمتها نذكر:

❖ المجال الاجتماعي والاقتصادي:

يساهم المجلس الشعبي البلدي في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتقديم المساعدات لها وتحسين جودة الخدمات في مجالات الصحة، السكن، الشغل، من خلال تكفل البلدية بـ:

أ – إنشاء المرافق الرياضية والثقافية والترفيهية ومرافقة الشباب في مختلف النشاطات الرياضية.

ب – خلق فرص عمل للشباب البطالين ومرافقة خرجي مراكز التكوين المهني والاستفادة من خبراته المهنية.[1]

ج – تطوير وترقية برامج قطاع السكن بخلق شروط الترقية الخاصة والعامة، وتشجيع إنشاء التعاونيات العقارية، بالإضافة الى تشجيع الاستثمار المحلي وترقيته حسب نص المادة111.

د – انشاء مشاريع تنموية لدعم البنية التحتية وربط شبكة الكهرباء والغاز لفك العزلة عن المناطق

المحرومة داخل البلدية.

هـ – التنسيق مع فعليات المجتمع المدني لتنظيم الأيام التحسيسية والملتقيات في إطار دعم نشاطات المجتمع المدني.

[1]– نبيل دريس، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الوادي،عدد10، جانفي 2015 ، ص:10،09.

❖ المجال الصحي:

أ – إنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها في حدود إمكانيتها.

ب – يساهم المجلس الشعبي البلدي في التكفل بالرعاية الصحية للمواطنين من خلال المحافظة على البيئة والنظافة العمومية.

ج – التسيير العقلاني في توزيع المياه الصالحة لشرب وصرفها ومعالجتها.

د – جمع النفايات الصلبة و معالجتها و نقلها.

ه – مكافحة الأمراض المتنقلة، والحفاظ على صحة الأغذية ومراقبة جودتها.

و – السهر على نظافة الأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

❖ المجال التعليمي:

أ – التكفل التام بالمدارس الابتدائية وتقديم الخدمات ومراقبة جودتها والعمل على صيانتها.

ب – الحفاظ على نظافة وتجهيزات المؤسسات التربوية والتعليمية.

ج – السهر على ترشيد تسيير المؤسسات الملحقة بهذا المجال مع الإشراف والتقييم المستمر.

د– توفير الخدمات الضرورية التي يحتاجها قطاع التربية مثل النقل، الإطعام المدرسي، وغيرها.[1]

❖ مجال التهيئة العمرانية:

أ – نص المشرع الجزائري على مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى المحلي، فمهمة البلدية الأساسية في هذا المجال هي

[1]– أيوب أقوجيل، جمال يرقي، "الجباية المحلية ودورها في التمويل المحلي والتنمية المحلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة، عدد02 ،جوان 2020 ،ص:1331،1330.

حماية البيئة بالدرجة ألولى ومواجهة كل ألخطار التي تلحق الضرر بالطابع البيئي والعمل على مكافحة كل أشكال التلوث.

ب – مساهمة المجالس المحلية البلدية في حماية التراث العمراني والاملاك العقارية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية من خلال الحد والقضاء على السكنات الفوضوية.

ج – حماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية وصيانة وتهيئة المساحات الخضراء، بالإضافة إلى السهر على حماية التربة والموارد المائية بهدف حماية الوسط الطبيعي.

د – تشجيع تأسيس الجمعيات حماية البيئة وتقديم المساعدة لها والعمل المشترك في مجال البيئة.

❖ المجال الأمني وحماية المواطن:

أ – السهر على حفظ النظام العام بواسطة الأجهزةالأمنية.

ب – الحفاظ على سالمة وأمن مواطني البلدية وزائريها داخل إقليم البلدية.

ج – العمل على تسهيل تنقلات الأشخاص والأموال داخل تراب البلدية الأنشطة التنمية المحلية.

مما سبق يمكن القول أن المجالس الشعبية البلدية هي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها عملية التنمية المحلية وذلك عن طريق المساهمة أكثر في تطوير مختلف المجالات على المستوى المحلي من خلال ما يلي:

- تحديد الأولويات للمشاريع التنموية ذات ألمية بالنسبة للمواطن وترشيد نفقات البلدية.
- الرفع من مردودية الجباية المحلية مما يضمن دعم مشاريع التنمية ويساهم في الدفع بعجلة التنمية المحلية.

- ضرورة العمل على الاعتماد مدا خيل أخرى غير الجباية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي وترقيته مما يساهم في التقليل من أعباء البلدية.[1]

ثانيا : دور المجالس الولائية في تكريس الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر المجلس الشعبي ألولائي الهيئة المنتخبة وتعكس اللامركزية في الولاية، وتمثل الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل الديمقراطي، وهي الأقرب لمعرفة احتياجات ومطالب المواطنين ونقلها إلى المسؤول الأول في الوالية كونها هيئة تداولية للوالية.

ويتمتع المجلس الشعبي الولائي بصلاحيات تدخل ضمن اختصاصاته حسب قانون الوالية07/12 وتشمل مختلف القطاعات على مستوى الوالية، بالإضافة الى مساهمته في التنمية المحلية وتطوير القطاع الاقتصادي من خلال إعداد المخططات الخاصة بالتنمية على المدى المتوسط لتحديد الأهداف المسطرة وتحديد برامج التنمية.[2]

1 – مساهمته في القطاع الاقتصادي:

أ – يساهم في تحديد المناطق الصناعية وإعادة تأهيلها.

ب – يقدم التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العقار الصناعي ويساهم في إنعاش المؤسسات العمومية.

ج – يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات المحلية على مستوى الوالية.

د – يساهم في التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين ومؤسسات التكوين والتعليم العالي وبينالإدارات المحلية

من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية وخلق محيط ملائم للاستثمار.

2 –دور المجلس الشعبي الولائي في دعم النشاط الاجتماعي والثقافي:

أ– يساهم في ترقية قطاع التشغيل عن طريق التشاور بين البلديات والمتعاملين الاقتصاديين خاصة فئة الشباب.

---

[1]–المرجع نفسه.

[2]–حجاز حسني، المرجع السابق،ص:66.

ب- يساهم في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف الى مساعدة العائلات المعوزة والتكفل بالمرضى ومارفقة ذوي الاحتياجات الخاصة عن طريق التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية.

ج- انجاز الهياكل الصحية وصيانتها وتجهيزها بالمستلزمات الصحية.[1]

د - إنشاء الهياكل الرياضية والثقافية وحماية التراث الثقافي بالتشاور مع الجمعيات والهيئات المكلفة بترقية قطاع الثقافة والرياضة.

هـ- كما يساهم المجلس الشعبي الوالئي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف ضمان تنفيذ مخططات وبرامج التنمية المحلية.

3 - و يساهم المجلس الشعبي الولائي في تطوير وإنشاء الهياكل القاعدية عن طريق:

أ- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية.

ب- يعمل على الاتصال بين المصالح المعنية لترقية وتطوير هياكل المتعلقة باستقبال الاستثمارات.

ج - يساهم المجلس الشعبي الولائي في تشجيع التنمية الريفية وربط المناطق النائية بشبكة الكهرباء والغاز بهدف فك العزلة عنها.[2]

ثالثا : دور صندوق التضامن و الضمان لجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أنشأ الصندوق بموجب المرسوم رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24 ،وهو مؤسسة إدارية تخضع لوصاية وزارة الداخلية تتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن الاجتماعي، ويهدف الصندوق التضامن للجماعات المحلية الى ضمان الموارد الضرورية للبلديات وتوزيعها وإزالة الفوارق بين البلديات والولايات من أجل الدفع بعجلة التنمية المحلية، حيث يلعب الصندوق

[1]-محمد نايلي، "الوالية كأداة لتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، عدد11 ،2017 ، ص:91.

[2]-المرجع نفسه،ص:92.

التضامن للجماعات المحلية دورا فعال من خلال تقديم مساهمات مؤقتة أو نهائية للجماعات المحلية بهدف انجاز مشاريع التجهيز والاستثمار المحلي ومساعدة المشاريع التنموية في البلديات التي تعاني العجز في مجال التنمية ومن بين هذه المساهمات نذكر أهمها:

- ✓ الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية، وضمان القروض لفائدة البلديات والواليات.
- ✓ منح إعانات لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي.
- ✓ المساهمة في كل الدراسات والأبحاث التي تتعلق بتطوير الجماعات المحلية.
- ✓ تقديم مساعدات للجماعات المحلية التي تواجه صعوبات مالية أو كوارث طبيعية طارئة.[1]

المطلب الثالث : تجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر

حاولت الجزائر كغيرها من الدول الانتقال من حالة الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية لكن ذلك لم يتم على مستوى السلطة المركزية، إذ لا تزال طريقة التمكين السياسي هي عملية الانتخاب دون إشراك باقي الفاعلين في عملية صناعة القرارات المهمة، إنما ما عملت عليه الدولة الجزائرية في هذا المجال هو تجسيد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي، على أساس أنه مهما تعددت نظم الانتخابات، إلا أنها تبقى قاصرة عن إفراز أغلبية واسعة ممثلة لجميع المواطنين، خاصة على مستوى المجالس المنتخبة المسيرة للجماعات المحلية، لذلك فقد برز تنامي لممارسات جديدة من شأنها سد النقائص الناجمة عن قلة التمثيل هذه في الجزائر.[2]

[1]– إبراهيم يامة، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية"، **مجلة ميلافللبحوث والدراسات**، المركز الجامعي ميلة، عدد05 ،جوان 2017 ،ص:621.

[2]– مولود عقبوبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"، **مجلة القانون**، المركز الجامعي غليزان، العدد 06 ،جوان 2016 ،ص :208.

ويركز الخطاب الرسمي في الجزائر على ضرورة الانخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية الاشتراكية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها، ويدعو نفس الخطاب من البرلمانيين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعهداتهم مع منتخبيهم في البلديات والولايات لتحقيق الديمقراطية التشاركية، ويستدعي أيضا أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب متينة قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية، لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية، وتحقيق التوافق حول المصالح العليا للبلاد، ولتفادي الشرخ ما بين الأجيال، وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن قضاياه الكبرى في التنمية.[1]

وقد حاول المشرع في الجزائر إيجاد بعض الآليات المتاحة لمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، والتي كان ينص عليها كل من قانوني البلدية والولاية لسنة 1990 ، مقتصرة على إمكانية مشاركة المواطنين في مداولات المجالس المنتخبة بشروط محددة، وتحت رقابة رئيس المجلس ووفقا لسلطته التقديرية، بالإضافة إلى إمكانية استعانة اللجان المحلية التابعة للمجالس المنتخبة بذوي الخبرة، للإهتداء بآرائهم بالنظر إلى طابعها الانتشاري .

وقد بدأت الحكومة الجزائرية سنة 2017 في إعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن، حيث عزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية.

وكان هدف عمل هذا الفوج هو إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم أن

---

[1] – عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 16 ،جانفي 2017 ،ص: 78.

التشريع الجزائري وضع 14مادة قانونية تدعو إلى إرساءالديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومية.

ونجد أن قانون البلدية 11-10 يؤكد أن المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية تتم عبر المبادرات التنموية وتنفيذ المشاريع ومتابعتها، لكن غياب التعبئة في النطاق المحلي، تجعل هذه المبادرات منعدمة على صعيد المجالس المنتخبة، ويتولى تنشيطها الولاة بدلا من المنتخبين والمواطنين.

كما يشهد المجتمع الجزائري انكفاء المواطنين عن أداء دورهم في المشاركة الاجتماعية والتنموية، وانصراف الطبقة المثقفة بدورها عن تقديم آرائها وأفكارها للهيئات المنتخبة في مختلف الفعاليات والمبادرات التنموية بسبب فقدان الثقة بممثليهم.[1]

وغياب الاتصال والتواصل بين الطرفين، ما يكرس اضمحلال ثقافة المشاركة المجتمعية بمرور السنوات، رغم ما عرف عن هذا المجتمع سابقا مبادراته إلى حملات تهيئة وتنظيف المحيط، وإنجاز مشاريع عمرانية للمنفعة العامة بوسائل بسيطة، في إطار ما يسمى محليا في بعض المناطق من الجزائر بـ"التويزة"، وهو التعاون من أجلالمساهمة في إنجاز عمل لفائدة المصلحة العامة.

إن نجاح هذا الشكل المتقدم من الديمقراطية التشاركية، يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس، ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية، وفي طليعتهم الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموما، المنسحبة حاليا من العمل السياسي.[2]

المطلب الرابع: عراقيل و تصورات المستقبلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

اولا : عراقيل تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

[1]-مولود عقبوبي ،**المرجع السابق**، ص :209.

[2]- عبد المجيد رمضان،**المرجع السابق** ،ص:78.

1-عراقيل مالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، ونجاح الجماعات المحلية في أداء مهامها واجباتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين وإشراكهم في تسيير شؤونهم مرتبط بحجم مواردها المالية، فكلما زادت مواردها كلما كان أداءها أحسن وفعال.

أ- تشعب اختصاصات المجالس الشعبية المحلية وضعف مواردها المالية الذاتية: نظرا التعدد وتنوع اختصاصات المجالس الشعبية المحلية، من خلال المهام التي منحتها إياها قوانين البلدية والولاية بالإضافة إلى النصوص التنظيمية، نجد هذا التنوع في المهام خلق نوعا من الصعوبة في ممارسة المجالس المحلية اختصاصاتها في جميع مجالات التنمية، وتداخل الاختصاصات وتشابكها. وبالمقابل محدودية الموارد المالية وضعفها في كثير من الأوقات ، حيث يرجع ذلك إلى أن المشرع لم يضمن تكريس مبدأ التعويض المالي مقابل تحويل في الاختصاصات من السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية.[1]

بالرغم من أنه نص على هذا المبدأ في قانوني البلدية والولاية، حيث أكد على أن كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو الولاية أو تحول لها من قبل الدولة، يرافقها التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة، لأنه سيثقل على الجماعات المحلية ويضاعف أعبائها أضعاف مضاعفة.

على الرغم من أنه للمجالس المحلية موارد مالية ذاتية، إلا أن هيمنة السلطة المركزية عل الجباية المحلية كان له الأثر السلبي على استقلالية المجالس المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى قلة عدم كفاية الموارد غير الجبائية للجماعات المحلية، هذا ما يجعلها تبحث عن موارد

[1]-حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية في التشريع الجزائري، **رسالة الماجستير**، جامعة محمد بوضياف – المسيلةكلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم الحقوق، ،26 سبتمبر 2016،ص:196.

خارجية تقدمها الدولة لتدارك العجز المالي، إلا أن تمويل الدولة سيمس في استقلالية الجماعات المحلية عند ممارستها لاختصاصاتها في ظل ضعف مواردها المالية الذاتية.

ب-تبعية الجباية المحلية للسلطة المركزية:

تستولي الدولة على الجانب الأكبر من الجباية، بحيث تبقى الجباية المحلية مهمشة (لا تتعدى نسبة 10 %من قيمة الجباية العمومية) ويرجع ذلك إلى الكثير من الأسباب والعوامل لعل أبرزها ضعف نظام التحصيل والتوزيع، بالإضافة إلى تدخل الدولة وضعف الموارد الناتجة عن عائدات الأملاك فنظام الجباية المحلية مقيد بقيود دستورية وتشريعية تفرضها السلطة المركزية في مجال فرض الضرائب والاقتراض ونحوهما.

ومن ناحية ثانية لا تكتفي الدولة بتحديد الضريبة ونسبتها بل تتعدى إلى تحديد نسب توزيعها،وهو ما يضعف الجماعات المحلية على التحكم في ماليتها بحيث أن جميع الضرائب تجمع في وعاء واحد ثم يعاد توزيعها.

ت- ضعف الموارد غير الجبائية للجماعات المحلية:

الموارد غير الجبائية هي الموارد الناتجة عن الخدمات المحلية التي يمكن للجماعات المحلية إنتاجها أو تقديمها ومدا خيل الممتلكات ومنتجات الخدمة الصناعية والتجارية المحلية وتتميز بضعف كبير مقارنة بالإيرادات الجبائية وهذا عائد إلى الضعف إلى حد كبير إلى التنازل على الممتلكات التي تعتبر مصدر دخل.[1]

يعود ضعف هذه الموارد أساسا إلى:

- التبذير وعدم الاستغلال العقلاني للموارد.
- نقص أو غياب الصيانة.
- سوء تقدير الموارد من قبل الجماعات المحلية.
- غياب التعاون المحلي بين البلديات.

[1]-المرجع نفسه،ص:199،200.

– غياب عمليات الاستثمار على المستوى المحلي.

الاستقلال المالي للجماعات المحلية والذي يعد أحد مقومات اللامركزية لازال حبيس تمويل يتميز بمركزية الجباية المحلية وسوء توزيعها، بالإضافة إلى قلة ومحدودية الموارد الذاتية للجماعات المحلية.

2–تأثير تمويل الدولة على استقلالية المجالس المحلية في ممارسة اختصاصاتها:

تعطي السلطة المركزية إعانات ومساعدات مالية للجماعات المحلية ، لغرض تحقيق الحد الأدنى من الخدمات التي تعطيها للأفراد وتقسم هذه الإعانات إلى عامة غير مشروطة وأخرى خاصة مشروطة التي تقدمها الحكومة المركزية للجماعات المحلية لصرفها وإنفاقها على مشاريع محددة أو أداء خدمةمعينة ، وهنا تكون الجماعات المحلية ملزمة بانفاق هذه الإعانات بالشروط التي تضعها الحكومة المركزية ،وهذا ما يحد من حرية واستقلال الجماعات المحلية في التصرف والتكييف مع احتياجات المواطنين وتطلعاتهم .

وللتمويل المركزي آثار سلبية على الجماعات المحلية في ممارسة اختصاصاتها:

أ. تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الإعانات: فهنا تعين الدولة الجماعات المحلية نظرا لضعف مواردها، ومنه تفرض عليها شروط بشأن إنفاق الإعانات وهي بذلك تحد مناستقلاليتها.

ب.ضعف اتخاذ القرارات على المستوى المحلي :

بالرغم من أن الدساتير المتعاقبة على الجزائر والقوانين تنادي باللامركزية ، وأن المجالس المحلية هي أساس اتخاذ القرار على المستوى المحلي ، وأيضا من جانب المبدأ العام لتوزيع الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية في جعل هذه

الأخيرة حرة في التصرف والتيسير على مستوى إقليمها، إلا أن السياسات المتخذة لا تعكس ذلك فعليا حيث أن القرارات المتخذة غالبا ما تكون مقررة من السلطة المركزية.[1]

[1]- المرجع نفسه.

نجد أن للديمقراطية التشاركية عدة عراقيل أخرى منها ما يلي:

– غموض التكريس الدستوري لحق المشاركة، لأنه ترك الكثير من جوانب العمل المحلي للقوانين وهو ما يعيق من تفعيل مشاركة المواطن.

–التعقيدات الإدارية من خلال إفراط الإدارة في استعمال مبدأ السرية وصورية مشاركة المواطن في صنع القرار الإداري.

– وهناك عراقيل ثقافية تتمثل في انعدام الوعي الشعبي نتيجة وجود ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين وكذلك ضعف الثقافة التشاركية عند المجتمع المدني.

– عدم الفصل بين أدوار السلطة التنفيذية وعمل البلديات والولايات، إذ نجد أن للسلطة التنفيذية دور في تسيير عمل المجالس بتقديم العون المالي والإداري، وهنا نلاحظ عدم وجود دور حقيقي للمجالس المحلية في اختيار القيادات التنفيذية بل يتم تعيينهم من السلطة المركزية، وهذا ما يؤدي إلى عزوف المواطن عن المشاركة.

– بالإضافة إلى غياب الثقة بين المواطن والمجالس المحلية ، فهو ما يخلق غياب ثقة وعدم تجاوب

مع القرارات البلدية ، حيث في بعض الأحيان يرفض المواطن التقيد بقرارات المجلس البلدي ، وفي بعض الأحيان الأخرى يرفض المواطنون دفع رسوم البلدية ضنا منهم انها لن تنفق بشكل سليم.[1]

ثانيا : التصورات المستقبلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية

واقع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر يفرض على الحكومة الجزائرية تدعيم الإصلاحات التي باشرت بها منذ سنة2011 من خلال التفكير في آليات وأطر قانونية تساهم بشكل كبير في دعمها[2]، ألن كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار مازالت تحتاج لدعائم

[1]– جهاد رحماني، بن عزوز عزوزي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبةبالجزائر واقع وأفاق، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ،جامعة زيان عاشور –الجلفة، العدد 9 ،مارس2018،ص:233.

[2]-المرجع نفسه.

قانونية وبشرية لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة من قبل الحكومة، وفي هذا الإطار وجب صياغة جملة من الاقتراحات بهدف تفعيل دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية والمتمثلة في:

- ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية من طرف الدولة في تفعيل الديمقراطية التشاركية بهدف تكريس التنمية المحلية، وإرادة قوية للفاعلين المحليين للمساهمة والانخراط فيها.
- إعادة النظر في قوانين البلدية والوالية والجمعيات، بتدارك جميع النقائص التي جاءت بها القوانين السابقة، وإصدار قوانين تكرس وتعزز اللامركزية للتحقيق التنمية المحلية.
- الرفع من كفاءة وقدرات المجالس المحلية المنتخبة وإعطاءهم صلاحيات أكبر في مجال التنمية، واعتماد مبدأ الحكامة في التسيير والتدبير مما يساهم في دعم التنمية المحلية.
- إعادة النظر في برامج التنمية المحلية في الجزائر والعمل جديا على الاهتمام بانشغالات المواطنين مما يخدم احتياجاتهم ويساهم في تكريس التنمية المحلية.
- الإسراع في إصدار قانون الديمقراطية التشاركية لضبط جميع الأطر القانونية والتنظيمية للممارسة الفعلية.
- العمل على خلق آليات جديد وطرق حديثة لتعزيز دور المواطن ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.
- تطوير الاستثمار المحلي وتحفيز المستثمرين من خلال التسهيلات الإدارية والإجراءات الضريبية مما يحفز المستثمر على العمل وخلق مشاريع تنموية.
- إعادة النظر قوانين الجباية المحلية وتثمين أمالك البلدية والتصرف في العقارات من أجل البحث عن مداخيل جديدة تدعم خزينة البلدية وتوجيهها إلى دعم مشاريع التنمية.[1]

خلاصة الفصل الثاني :

[1]-محمد حمودي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،جامعة خنشلة، عدد12 ،جوان2019 ،ص :129.

يمكن القول أن موضوع الديمقراطية التشاركية ومساهمته في التنمية المحلية بالجزائر، شهد تطورا ملحوظا عبر الدساتير وقوانين الجماعات المحلية، كما عرفت الجزائر بعد الإصلاحات السياسية والإدارية تحولا نوعيا في مجال التكريس القانوني للمفهوم خاصة في قانون البلدية والولاية الأخير وصولا إلى دستور 2016 الذي خصص مادة تقر بصريح العبارة على تشجيع الديمقراطية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية، إن هذا التطور القانوني جاء نتيجة دوافع وظروف داخلية وأخرى خارجية دفعت المشرع الجزائري إلى تبني توجه جديد أساسه تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار وتسيير الشؤون العمومية ومراقبة المشاريع التنموية.

تعد الجزائر حديثة عهد تطبيق الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية من خلالالقوانين التي أقرتها منذ سنة 2016 ،بإطلاق مشروع تمهيدي لترقية الديمقراطية التشاركية لكن مازالت التجربة تحتاج الى قوانين أخرى تساهم في تعزيز دور المواطن والفاعلين المحليين لخدمة التنمية المحلية، فإن نجاح برنامج تجسيد الديمقراطية التشاركية لخدمة التنمية المحلية يتوقف على مدى فعالية وتكاثف جميع الشركاء والفاعلين في تجسيد الأهداف المسطرة وفق ما مرسوم ومخطط له .كما تعتبر المجالس المحلية المنتخبة قاعدة أساسية للمساهمة في دعم التنمية من خلال الدور الفعال في رسم وإعداد برامج التنمية المحلية وتحفيز المواطن على المشاركة لتحقيق الأهداف التنموية التي يتطلع إليها وتأمل الحكومة الجزائرية.

تنجح خطط تجسيد الديمقراطية التشاركية في خدمة التنمية المحلية بحيث يعتمد على مستوى فاعلية وشدة جميع الشركاء والفاعلين في تحقيق الأهداف وفق ما هو موجود الكتاب والخطة، كما يُنظر إلى المجالس المحلية المنتخبة على أنها أساس أساسي للمساهمة في دعم التنمية من خلال هذا الدور تصميم وإعداد خطط التنمية المحلية بشكل فعال وإلهام المشاركة المدنية لتحقيق الأهداف التطورات التي ترغبها وتأملها الحكومة الجزائرية.

إستخلاصات

في الختام ، يمكن القول أن مفهوم الديمقراطية التشاركية أصبح مؤخرًا اتجاهًا جديدًا، نموذج للإدارة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وظهر في خطابات معظم القادة و المسؤولين السياسيين لأنه مهم جدًا على مستوى مخرجات التنمية المحلية ورسم الخرائط السياسة العامة وأهداف التنمية التي يحكمها صناع القرار ، والديمقراطية التشاركية كمفهوم تفرضه التغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية المتعلقة بنماذج الحوكمة الاجتماعية ، فإن الغرض منه هو معالجة واقع الممارسات الديمقراطية ، لا سيما أن بعض الدول قد تبنتها كبديل لسد النواقص والقصور، على هذا الأساس ، تشترك الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في نفس الأهداف.

كما تهدف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الفعلية في صنع القرار المحلي وإدارة الشؤون، بالإضافة إلى توفير مساحة للحوار والنقاش بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية.

الجزائر هي أيضا واحدة من البلدان التي تتبنى الديمقراطية التشاركية كأسلوب إدارة جديد نهج شامل لمعالجة الإخفاقات أو أوجه القصور التي لا تستطيع الديمقراطية التمثيلية النهوض بها.

هذا هو السبب في أن المشرع الجزائري لديه ديمقراطية تشاركية مكرسة، مع التغييرات والتحولات في السياسة الخارجية الإقليمية وزيادة المطالب الاجتماعية المتعلقة بالتنمية ،أقرت الحكومات المحلية سلسلة من الإصلاحات السياسية والإدارية في عام 2011 ،وخاصة الإصلاحات القانونية لقانون المجتمع المحلي (بلدية 10/10) وقانون الولاية (07/12) حتى التعديل الدستوري سنة 2016.

تم إضفاء الطابع الدستوري على الديمقراطية التشاركية بشكل صريح من خلال نص المادة 15 في عام 2016 ،والتي تضمنت قنوات الاتصال والآليات التفسرية ،مرت الجزائر بتحول نوعي في المفهوم تفعيل الممارسات الديمقراطية التشاركية لتعكس التنمية المحلية.

ومع ذلك،لايمكن تحقيق تعزيز المشاركة الفعالة حقًا والنهوض بها بمجرد إصدار القوانين ذات الصلة،بدلاً من ذلك،يجب أن يتم فرضها وتحويله إلى حقيقة بحيث لا يكون مجرد نص ثابت واستخدامه في الخطاب الشعبوي.

يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية تساهم في التنمية المحلية،إن وجدت تفعيل أسسها الصحيحة والأساسية،أي ضرورة تكثيف الجهود بين مختلف الفاعلين ،الرسمية وغير الرسمية،من خلال توحيد الرؤية والأفكار في تجسيد العرض وخدمة جميع مشاريع التنمية الناجحة لضمان انتقال أفضل إلى التنمية المحلية صحيحة في كل شيء.

من أجل التعزيز الفعال لدور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية،من الضروري تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي والحكم المحلي بالإضافة إلى متابعة ومراقبة تنفيذ مشاريع التنمية المحلية من خلال آليات التفعيل تفرض الحكومة المركزية المشاركة لتحسين مستويات المعيشة للمواطنين تحقيق مطالبه. المباني،و لخصت الدراسة بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- الديمقراطية التشاركية قضية جديدة في التجربة الجزائرية وتتطلب الإصلاح يدعم مساره من خلال تحديد قنوات الاتصال و آليات التنشيط على أرض الواقع.
- الديمقراطية التشاركية محدودة في إطار قانون يضمن مشاركة المواطنين صنع القرار المحلي و السياسة العامة لتحقيق أهداف التنمية.
- الديمقراطية التشاركية غير ممكنة بدون الإرادة السياسية لدعم العملية مبادئ الديمقراطية و تعزيز المشاركة.
- التنمية المحلية غير ممكنة دون إشراك الجهات الفاعلة المحلية،وخاصة المواطنين من الحجر أساسيات الديمقراطية التشاركية.
- يعتبر التعديل الدستوري لعام 2016 نقطة تحول في ترسيخ الديمقراطية التشاركية.

- ويكشف عن رغبة واستعداد الحكومة الجزائرية لدعم هذا التوجه الجديد الهادف إلى تحقيقه التنمية على المستويات المحلية.
- تعزز السلطات الجزائرية الديمقراطية التشاركية لتعكس التنمية المحلية أثناء إعداد المشروع الخاص.

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها،يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات بغرض المساهمة في دعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر.

- زيادة كفاءة وقدرات المجالس المحلية المنتخبة وضرورة تبني مبادئ الحوكمة التنظيم والإدارة كاستراتيجيات لدعم الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية.
- البحث حول آليات تعمل على تحسين العالقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وإعادة الثقة بينهم وتعبئة المواطنين على التعاون على حل المشاكل.
- .تفعيل آليات الرقابة الشعبية في مختلف القوانين التي تجعل المواطن شريك فعال في التنمية المحلية.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وإشراكهم في جميع القضايا التنموية داخل إقليم البلدية.

قائمة المصادر و المراجع

❖ **المصادر**

الدستور :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1963، الجريدة الرسمية، عدد 64، الصادر ة في 10 سبتمبر1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، صادر بموجب الأمر رقم، 76/ 97، مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، عدد 94 سنة 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 198، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89، / 18مؤرخ في 28 1 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، عدد 09، صادرة بتاريخ 01 مارس 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، صادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 69 / 438،مؤرخ في07ديسمبر1996 ،**الجريدة الرسمية**، عدد76 ،صادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996 .

القوانين:

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 /01 ،مؤرخ في 06 مارس 2016 ،يتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، عدد14 ،صادرة بتاريخ 07 مارس 2016 .
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/11 ،مؤرخ في 22جوان 2011 ،المتضمن قانون بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، عدد37 ،الصادر ة في 03 جويلية 2011 .

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 10/03 ،مؤرخ في 19 جويلية2003 ،المتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **الجريدة الرسمية**،عدد43 ،صادر ة في 20 جويلية 2003.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 05/04 ،مؤرخ في 14 أوت 2004 ،المتضمن قانون التهيئة والتعمير، **الجريدة الرسمية**، عدد 51 ،صادر في 15أوت2004.

9. – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01/06 ،مؤرخ في 20 فيفري2006 ،المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية** ،عدد14 ،صادر ة في سنة 2006 .معدل ومتمم بموجب قانون رقم 15/11 ،مؤرخ في 02اوت2011 ،الجريدة الرسمية، عدد44 ، صادر ة في 2011.

❖ **المراجع**

اولا: باللغة العربية

الكتب :

1. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية؛ عمان: دار حامد لنشر والتوزيع،2015.

2. محمد العجاتي واخرون، من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية؛ (تر: نوران احمد) القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011 .

3. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ،ص 204 ،ط1 ،2000.

4. عثمان محمد عليم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة في نسقها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء للنشر،2007.

5. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**،عمان: دار وائل للنشر، 2007.

6. إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية**؛ لبنان: دار المنهل، 2009 .

7. محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج تطبيقية**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

8. فؤاد غضبان، "**التنمية المحلية "ممارسات وفاعلون**"؛ عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع، 2015.

9. أحمد مصطفي خاطر، **تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة**. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000.

10. منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

11. عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**؛ الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، .2012

الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. محمد خموش، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – دراسة ميدانية على مجالس بلديات والية قسنطينة _"،أطروحة دكتوراه،جامعةمنتوري قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011.

2. سليمة غزلان،" علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري " ،**أطروحة دكتوراه**، جامعة يوسف بن خدة، كلية الحقوق، قسم القانون العام،2010.

ب. رسائل الماجيستر :

1. عمر بوجلال ،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989 –2014 الواقع وآليات التفعيل، **رسالة الماجستير** ،جامعة الجزائر03:

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية2015/2014.

2. حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية في التشريع الجزائري، رسالة الماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم الحقوق، ،26 سبتمبر 2016.
3. عبد السالم عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"، **رسالة ماجستير**،جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2011.
4. زياد ليلة، مشاركة المواطنين في حماية البيئة"، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي،2010.

ت. مذكرات الماستر:

1. جناد حميدة، تكريس الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية والولاية ،**مذكرة ماستر**، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020.
2. عزاز سارة، مراح وداد، الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائري، **مذكرةالماستر**، جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017.
3. منير زيان، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر"، **مذكرة الماستر** ، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018.

4. حجاز حسني، دور الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر ،**مذكرة ماستر**، جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2020.
5. عبد الناصر بوعروري،" إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **مذكرة ماستر**، جامعة قالمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015.
6. عبد الكريم بالة، الطاهر بوطي، الديمقراطية التشاركية كآليةلتفعيل التنمية المحلية في الجزائـر الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائـر(دراسة في النصوص القانونية دراسة في النصوص القانونية وآليات التجسيد)،**مذكرة ماستر**، جامعة الوادي، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2018.
7. دليلة بوراي، "الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة "**مذكرة ماستر**، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013.
8. قريد رتيبة، لديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي،**مذكرةماستر**،الجامعة مسيلة: محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسي،2020.

ث. المجلات :

1. الأمين شريط،"الديمقراطية التشاركية (الأسس والأفاق)"، **مجلة الوسيط**، الجزائر، العدد 06 ،2008.
2. ناصر الدينباقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر – دراسة في الأبعاد والمؤشرات، **مجلة الناقدللدراسات السياسية**، عدد الأول ، أكتوبر2017.
3. زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد السادس، جويلية 2018.

4. باديس بن حدة، آليات الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10 ،جانفي 2017.

5. عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " دراسة الأحزاب السياسية"، **مجلة أنفاس حقوقية**، العدد الثالث، فيفري 2018.

6. خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد، **مجلة المفكر**، العدد الثامن، 2013.

7. بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، **مجلة التواصل**، عدد 26 ،جوان 2010.

8. محمد سمير عياد،" الديمقراطية التشاركية ومنطق حقوق الإنسان"،**المجلة الأكاديمية**، الجزائر، العدد 02 ،2014.

9. عبد المجيد برابح، "الديمقراطية التشاركية"، **مجلة القانون**، الجزائر، العدد01 ،أفريل 2011.

- سميةبهلو، بوبكر قارس، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الحقوق والحريات** ،جامعة محمد خيضر –بسكرة، المجلد5، العدد2019،2.

10. [1]– ليلى لعجال، الديمقراطية التشاركية كمقاربة لتفعيل دور الجماعات الإقليمية في تدبير الشأن البيئي العمومي، **المجلةالجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 5، العدد 01 ،جانفي 2020 .

11. أمين البار، إيمان دني، "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء قانون البلدية2011 ،" **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، عدد خاص، فيفري 2020.

12. عبد المومن مجدوب، لمين هماش،" الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر" **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، جامعة باتنة، عدد08 ،2016.

13. احمد بباي، رؤوف هوشات،" المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة، عدد 10،جانفي2017.

14. ناصر الدين عبد الباقي، "دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية "، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، جامعة بسكرة، العدد الأول، اكتوبر 2017.

15. نوال لصلج، "الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية (قراءة في قانون البلدية 10/11)،**مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، عدد03 ،سبتمبر 2018.

16. نبيل دريس، "دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الوادي،عدد10، جانفي 2015.

17. أيوب أقوجيل، جمال يرقي، "الجباية المحلية ودورها في التمويل المحلي والتنمية المحلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة، عدد02 ،جوان 2020.

18. محمد نايلي، "الوالية كأداة لتحقيق التنمية المحلية"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، عدد11 ،2017.

19. إبراهيم يامة، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي ميلة، عدد05 ،جوان 2017.

20. مولود عقبوبي، "الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر"، **مجلة القانون**، المركز الجامعي غليزان، العدد 06 ،جوان 2016.

21. عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر"، **مجلةدفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 16 ،جانفي 2017.

22. جهاد رحماني، بن عزوز عزوزي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبةبالجزائر واقع وأفاق، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية** ،جامعة زيان عاشور –الجلفة، العدد 9 ،مارس 2018.

23. محمد حمودي، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** ،جامعة خنشلة، عدد12 ،جوان2019.

ج. الملتقيات :

1. ناصر عساسي،" الديمقراطية التشاركية وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر بعد 2016 ،"مداخلة **يوم دراسي** بعنوان دور المقاربة التشاركية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 11أفريل 2018.

ح. التقارير:

1. تونس المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI)،**تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، تونس 2018 .
2. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **الديمقراطية المحلية، الكراسة الأساسية لبناء الدستور**، جويلية 2015.

خ. المواقع الالكترونية:

1. وكالة الأنباء الجزائرية، "مشروع قانون الديمقراطية التشاركية–سيضمن عدة ميكانيزمات لتحفيز مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي–"، مقال نشر بتاريخ 2017/10/26 في موقع الوكالة، متوفر على الرابط :
http://www.aps.dz/ar/algerie/48965-2017-10-26-16-58-39،
تم تصفح الموقع يوم: 28 /2022/06،على الساعة:17:29.

2. وكالة الأنباء الجزائرية،" 63 بالمائة من العمال في الجزائر يشتغلون في القطاع الخاص"، مقال نشر بتاريخ 29جويلية 2018 ،على الرابط:http://www.aps.dz/ar/economie/59169-63،تم تصفح الموقع يوم:2022/06/28، على الساعة: 20:35.

ثانيا: باللغة الأجنبية :

الكتب:

1. JEAN PIERRE Gaudin, **la démocratie participative**, ed2, Paris: Armand colin, 2013.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	...
الشكر والعرفان	...
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول : الإطار النظري للديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية	26-01
المبحث الأول : الإطار الفكري للديمقراطية التشاركية	16-01
المطلب الأول : مفهوم الديمقرطية التشاركية	09-01
المطلب الثاني: مبادئ و شروط الديمقراطية التشاركية	13-10
المطلب الثالث: دعائم و آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية	16-13
المبحث الثاني:الإطار ألمفاهيمي للتنمية المحلية	26-17
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	20-17
المطلب الثاني: مقومات و مبادئ التنمية المحلية	23-20
المطلب الثالث: علاقة الديمقراطية التشاركية بالتنمية المحلية	26-23
الفصل الثاني :الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر	63-27
المبحث الأول : واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر	42-27
المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية في دساتير الجزائر	30-27
المطلب الثاني : الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية في ظل قانون الجماعات المحلية	37-30
المطلب الثالث:دوافع تجسيد الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	39-37
المطلب الرابع : مشروع قانون ترقية الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر	42-39
المبحث الثاني : أثر الديمقراطية التشاركية في تعزيز التنمية المحليةفي الجزائر	62-42
المطلب الأول :دور شركاء الديمقراطية التشاركية في تكريس التنمية المحلية في الجزائر	49-42

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : مساهمة المجلس المحلية في تحقيق الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر	55-49
المطلب الثالث : رهانات الديمقراطية التشاركية في سبيل تحقيق التنمية المحلية فيالجزائر	57-55
المطلب الرابع: صعوبات و عراقيل تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر	62-57
الخاتمة	66-64
قائمة المصادر والمراجع	75-67
فهرس المحتويات	77-76
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

مـلخص مذكرة الماستر

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الديمقراطية التشاركية ودعم التنمية المحلية والالتزام بها ، وهي مهمة للغاية ومفيدة للدول أو البلدان المتقدمة و المتخلفة خاصة ، لأن نتائجه تنعكس بشكل مباشر على المواطنين ، فقد أصبحت الأساس الأساسي للمشاركة في الحكم المحلي ومساهمة الفاعلين المحليين في التنمية المحلية.

لذلك ، تبنت الجزائر طريق الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، خاصة في ظل القانون البلدية و الولاية 2012/2011 ، و قد أكدهذا الدستوري لعام 2016 ،و من خلال التجارب الأخيرة للجزائر في تطبيق الديمقراطية التشاركية التزامها بتعزيزها و التي تهدف إلىتوسيع الدوائر المشاركة في صنع القرار المحلي والتحكم في تسلسل المشروعالمتقدمة من اجل تحقيق تنمية محلية شاملة من كل نواحي المجتمع .

لذلك ، يمكن القول أنه إذا تم توفير إطار قانوني ، فإن الديمقراطية التشاركية ستكون ذات فائدة كبيرة، و توفير القنوات التي تسهل عملية الاتصال ، والآليات إشراك المواطنين ،يساهم الفاعلون المحليون في دفع عجلة التنمية المحلية من خلال المشاركة الفعالة للمجتمع .

الكلمات المفتاحية:

1/الديمقراطية التشاركية 2/التنمية المحلية

3/ الفواعل المحلية 4/آلية إشراك المواطن

Abstract of Master's Thesis

This study aims to clarify participatory democracy and support local development and commitment to it, which is very important and useful for developed and underdeveloped countries or countries in particular, because its results are directly reflected on citizens, it has become the basic basis for participation in local governance and the contribution of local actors to local development.

Therefore, Algeria has adopted the path of participatory democracy as a mechanism to achieve local development, especially under the municipal and state law 2011/2012, and this constitutional law of 2016, and through the recent experiences of Algeria in the application of participatory democracy, has confirmed its commitment to strengthen it, which aims to expand the circles involved in local decision-making and control the advanced project sequence in order to achieve comprehensive local development from all aspects of society.

Therefore, it can be said that if a legal framework is provided, participatory democracy will be of great benefit, and providing channels that facilitate the communication process, mechanisms involving citizens, local actors contribute to the advancement of local development through the active participation of society.

Keywords:

1/ Participatory democracy 2 / local development

3/ local actors 4 / citizen engagement mechanism